مجلة جامعة ذي قار المجلد 14 العدد 2 حزيران 2019

Web Site: <https://jutq.utq.edu.iq/index.php/main>

Email: journal@jutq.utq.edu.iq

انتفاضة سوق الشيوخ عام 1935

مقدماتها - أسبابها - نتائجها

(دراسة وثائقية)

أ.م.د. شاكر حسين دمدوم الشطري

كلية الاداب / جامعة ذي قار

Email: shakerdamdoom@yahoo.com

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث انتفاضة سوق الشيوخ عام 1935، تلك الانتفاضة التي اندلعت ضد حكومة ياسين الهاشمي في 9 مايس ؛ نتيجةً للسياسة التي اتبعها ضد أهالي تلك المنطقة . فضلاً عن الدعم والتشجيع من المجتهد الشيخ كاشف الغطاء للقيام بتلك الانتفاضة . لكن بسبب سياسة الحكومة وعدم جديتها بتنفيذ مطالب أهالي سوق الشيوخ ، استطاعت إجهاضها والقضاء عليها . تكون البحث من مقدمه ومبحثين أساسيين وخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث ، تناول المبحث الأول الأوضاع السياسية في سوق الشيوخ (1921- 1935) ، واختص المبحث الثاني عن انتفاضة سوق الشيوخ عام 1935، وسلطنا الضوء على أسبابها والتطورات الميدانية لانتفاضة سوق الشيوخ عام 1935، وأسباب فشلها.

Suq al-Shuyukh Uprising in 1935

Dr. Shaker Hussein Damdoom Al- Shatri

Abstract

This article deals with the Suq al-Shuyukh uprising in 1935, which erupted against the Yasin al-Hashimi government policy towards Suq al-Shuyukh region on 9 May. the uprising had been supported by the Sheikh Kashif al-Ghita, But the government had succeeded in eliminating the uprising.

The article divides into an introduction and two sections and a conclusion which included the most important conclusions of the article. The first section deals with addresses the political situation in the Suq al-Shuyukh (1921- 1935), and singled out the two section and the latter for uprising Suq al-Shuyukh in 1935, and the conclusion includes the causes and developments in the Suq al-Shuyukh uprising in 1935, as well as the reasons of its failure.

المقدمة :

تعد دراسة التاريخ المحلي من الدراسات المهمة في تاريخ العراق المعاصر ، وفي الوقت نفسه تعد من الدراسات الصعبة ؛ وذلك لقلة المصادر والوثائق ، وحتى ان وجدت فهي قليلة ومتناثرة وبعضها اتلفت ولم تحفظ بشكل جيد ، والبعض الاخر محفوظة في البيوتات ولم يتم ابرازها للإفادة منها ؛ وربما يعود ذلك الى الخوف لما تحويه تلك المصادر والوثائق والمخطوطات ، الامر الذي ادى الى ابتعاد الباحثين عن الكتابة في تلك المواضيع ، فضلاً عن ذلك فان الكتابة فيها تدخلهم في إشكالات متعددة في مجتمع رواسته بدوية ، إذ تكتسب الكتابة عن تاريخ مدينة سوق الشيوخ السياسي أهمية بالغة ، كونها المدينة التي أسهمت بشكل فاعل في مجريات الأحداث السياسية التي شهدتها لواء المنتفق خلال تاريخ العراق الحديث والمعاصر ، ولهذا جاء موضوع انتفاضة سوق الشيوخ عام 1935 من المواضيع المهمة التي وقع الاختيار عليها من اجل سير أغوار تلك الأحداث المهمة التي شهدتها تلك المدينة ذات العمق التاريخي والإرث الحضاري والكثافة السكانية والأهمية الثقافية والثقل العشائري ، فضلاً عن الأهمية الاقتصادية كونها من أهم المدن العراقية في الزراعة ، ودورها السياسي البارز في خضم الأحداث السياسية التي مر بها العراق في تاريخه المعاصر ، فقد اتسم تاريخ العراق المعاصر ببروز الكثير من المشاكل التي كان لها الأثر الواضح على الأوضاع العامة في الدولة العراقية ومنها الانتفاضات العشائرية التي اندلعت في تلك الحقبة التاريخية ، ومنها انتفاضة سوق الشيوخ عام 1935. وقد تناولت هذا الموضوع عدة دراسات سلطت الضوء على بعض جوانبه ، وقد أثرنا في بعض الأحيان الاعتماد عليها، لكن بعد حصولنا على بعض الوثائق المهمة التي تناولت هذا الموضوع حاولنا الكتابة عنه وبشكل متواضع . إذ جاء هذا البحث ليسلط الضوء على بعض الحقائق المهمة عن حوادث هذه الانتفاضة التي لم تتطرق اليها الدراسات السابقة .

تكون البحث من مقدمه ومبحثين أساسيين وخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث ، تناول المبحث الأول الأوضاع السياسية في سوق الشيوخ (1921- 1935) ، واختص المبحث الثاني عن انتفاضة سوق الشيوخ عام 1935، وسلطنا الضوء على أسبابها والتطورات الميدانية لانتفاضة سوق الشيوخ عام 1935، وأسباب فشلها. فضلاً عن الاستنتاجات التي توصلنا اليها من خلال هذا البحث.

اعتمد هذا البحث على مجموعة من الوثائق المهمة ، وبعض المصادر الأكاديمية التي تناولت بعض جوانب هذه الانتفاضة .

المبحث الأول : الأوضاع السياسية في سوق الشيوخ (1921-1935):

بعد تتويج الأمير فيصل ملكاً على العراق في 23 آب 1921 ببارك أهالي سوق الشيوخ هذا التتويج ، فكتب الشيخ يوسف المنصور السعدون رسالة إلى الملك فيصل أعرب فيها عن طاعة أهالي وعشائر سوق الشيوخ له وانها سوف تحافظ على الأمن والاستقرار في البلاد⁽¹⁾. ثم بعد ذلك أرادت بريطانيا إضفاء الصفة الشرعية لفرض نظام الانتداب على العراق وصياغة بنوده على شكل معاهدة يصادق عليها المجلس التأسيسي . وكرد فعلي على المباحثات التي تجري لعقد معاهدة 1922 قامت اضطرابات احتجاجية على اثر ذلك في مدن لواء المنتفق ومن بينها سوق الشيوخ⁽²⁾.

وعلى اثر ذلك عقدت عدة مؤتمرات في الألوية العراقية ومن بينها المنتفق . ومن اجل توخي الدقة والحذر بادر الميجر بيتس (Yetes) مستشار لواء المنتفق ، الذي كان من المناهضين للملك فيصل الأول إلى عقد مؤتمر في سوق الشيوخ حضره عدداً من شيوخ عشائر المجرة في سوق الشيوخ، فضلاً عن ضاري السعدون وإبراهيم المزعل السعدون المتصرف السابق والشيخ خيون العبيد وصالح الداغر ومنشد الحبيب وكاطع آل بطي وسالم الخيون . وناقش الحاضرون أوضاع العراق ومسألة الانتداب ، وحاول المستشار بيتس إثارة الحاضرين لاسيما وأنهم لم يدعوا لمؤتمر كربلاء الذي عقد في 8 نيسان 1922، والحصول منهم على مضابط تندد بالملك فيصل، وتطالب بقبول الانتداب . مما أثار بعض الشيوخ ومنهم خيون العبيد وسالم الخيون الذين رفضوا ذلك، لذلك قام الملك فيصل بإرسال الشيخ محمد باقر الشبيبي إلى لواء المنتفق، لغرض إحباط مساعي المستشار ومن معه وحصرها بالمجتمعين، والعمل دون توسعها لبقية العشائر⁽³⁾ ، فبادر إلى عقد اجتماع (مؤتمر) في قرية أبو هاون مقر السيد عبد المهدي، الذي سمي بمؤتمر المصيفي الثاني⁽⁴⁾. وأول ما قام به المجتمعون هو التنديد بمؤتمر سوق الشيوخ وتسمية حاضريه بالعدنيين⁽⁵⁾، وكذلك موقفهم المعارض لتصريح تشرشل، وأسفر الاجتماع (المؤتمر) عن مقررات عدة طالب بها المجتمعون منها⁽⁶⁾:

- 1- وحدة العراق واتفاق الكلمة ضد الانتداب بأي صورة كان.
- 2- الاحتجاج على كل ما يؤدي إلى تفرقة كلمة الأمة، لاسيما تأليف حزب ضعيف في مركز اللواء.
- 3- المطالبة بإصلاح الحالة في المنتفق وتعيين حكام عرب نزيهين.

اتخذت الحكومة في 24 تشرين الأول عام 1922 إجراءات عدة من اجل التوصل إلى نتائج ملموسة فقامت بتحديد موعد لإجراء الانتخابات، وقد أصدرت وزارة الداخلية لتتفيذ ذلك أوامرها إلى متصرفي الألوية من اجل الاهتمام بالانتخابات والابتعاد عن التدخل فيها ، إلا ان رغبة الحكومة في إجراء هذه الانتخابات اصطدمت برغبة الحركة الوطنية وعلماء الدين الهادفة إلى استثناء المصادقة على المعاهدة العراقية - البريطانية التي تجاوزت على حقوق العراقيين من أعمال المجلس التأسيسي⁽⁷⁾ . لكن الانتخابات توقفت بعد ان اصدر رجال الدين في النجف وكربلاء والكاظمية الفتاوي التي تحرم الانتخابات والاشترار فيها ، وأبدى أهالي وعشائر سوق الشيوخ التزاماً كبيراً بهذه الفتاوي الدينية⁽⁸⁾.

لقد واجهت انتخابات الناخبين الثانويين من العشائر بعض الصعوبات عام 1923، فقد تأخرت الانتخابات في سوق الشيوخ؛ لأن عدداً من الشيوخ رفضوا توقيع السجلات الأساسية بعد إعادة النظر فيها لتصحيحها. وبذلك كان لأهالي وعشائر سوق الشيوخ موقفاً رافضاً من انتخابات المجلس التأسيسي، وأبدت عدم انصياعها للسلطات المحلية بتمرد عدد من كبار رؤساء العشائر مثل بني خيكان وعشائر المجرة، وقد أكد هؤلاء الرؤساء على رفضهم للانتداب البريطاني والإصرار على المطالبة بالاستقلال التام⁽⁹⁾. ولم تتمكن الحكومة من إجراء الانتخابات إلا بعد أن تعاون معها سالم الخيون، وقد كتب المفتش الإداري في لواء المنتفق في الأول من تشرين الثاني عام 1923 بـ "انه الانتخابات في قضاء سوق الشيوخ تجري بشكل مفرح، ويظهر ان الشيخ سالم الخيون أنجز بإخلاص الوعد الذي أعطاه للحكومة"⁽¹⁰⁾. ويبدو ان تعاون الشيخ سالم الخيون مع السلطات الحكومية بشأن إدارة الانتخابات في سوق الشيوخ نابعاً من أجل فرض نفوذه وسطوته لتحقيق الأغلبية والدخول في عضوية المجلس التأسيسي.

كما شهدت سوق الشيوخ في تلك المدة عدد من الأحداث السياسية التي برزت بسبب التغيير الحاصل في النظام السياسي والإداري، ولطبيعة المنطقة، والمشاكل التي ورثتها عن الحكم العثماني السابق، فضلاً عن الظروف الاقتصادية والواقع الاجتماعي للسكان، الأمر الذي انعكس على الاستقرار السياسي في تلك المنطقة الحيوية. فحصل هيجاناً لدى بعض العشائر بسبب فرض قانون التجنيد الإلزامي الذي أصدرته الحكومة على الأهالي، وحدث أيضاً تمرد الشيخ سالم الخيون شيخ بني اسد على الحكومة؛ لأنها كانت تحاول افتعال الأسباب للذيل منه، نتيجة لمواقفه السابقة من معاهدة 1922، التي اضطرت ان تجهز قوة عسكرية شملت الطائرات والزوارق الحربية وقوات من الشرطة لضرب عشيرة بني اسد، وشيخها وتشريد الموالين له، وتم القبض على سالم الخيون، إذ حوكم في البصرة، ونقل إلى سجن الموصل عام 1925، وبعد مكوثه مدة في سجن الموصل، توسط له عدد من رؤساء العشائر لدى الملك فيصل الأول، الذي اصدر امراً بالعمو عنه على ان يقيم في الموصل، ويقضي مدة محكوميته في ربوعها، وفي 10 شباط عام 1926، صدرت الإرادة الملكية بإعفائه من محكوميته، وكانت موقعة من الملك فيصل الأول ورئيس الوزراء عبد المحسن السعدون، ووزير الداخلية حكمت سليمان، ووزير العدلية ناجي السويدي⁽¹¹⁾. ولم يكن رؤساء العشائر على توافق مع السياسة الحكومية فقد رفعت العرائض اليها من قبل بعض الشيوخ، إذ رفع ثلاث وأربعون شيخاً من سوق الشيوخ من بني خيكان وبني مالك والمجرة لإبعاد المتصرف جميل المدفعي (29 كانون الأول عام 1923- 12 كانون الأول عام 1927) عن الإدارة. في الوقت الذي طالب ببقائه عدد آخر في عرائض رفعوها إلى الحكومة⁽¹²⁾.

كما تم تعقب عصيان الجنوب الذي قاده الشيخ غضبان الخيون شقيق الشيخ سالم الخيون خلال عامي (1927- 1928) وإبعاده إلى البصرة لمنعه إثارة المشاكل وإعادة سطوته على عشائره في الجبايش، ولتنفيذ ذلك تم ضرب العشائر بالطائرات التي كانت تحت أمره البريطاني كوان(Quan)، إذ أسقطت القنابل لمدة ساعة كاملة. وكان الغرض منها إرهاب العشائر والقضاء على قوة غضبان الخيون وتأكيد سطوة الحكومة عليهم. وشهدت مدينة سوق الشيوخ

إضراباً كبيراً ضد رسوم البلديات ، فتم إغلاق المتاجر والحوانيت ، وانضم أصحابها إلى الإضراب ، مما جعل المتصرف خيرى الهنداوي (18 نيسان عام 1931 - 15 نيسان 1932) ان يوقف بعض الموظفين لهذا النشاط في سوق الشيوخ⁽¹³⁾ .

كان أهالي سوق الشيوخ يستجيبون للأحداث الوطنية في بغداد ، فحين اضرب أهالي بغداد عام 1931 محتجين على قانون رسوم البلديات اضرب أهالي المدينة تضامناً مع بغداد ، وان الدليل في ذلك التضامن على الوعي والمتابعة يتحملها أبناء المدينة على عموم العراق ، وكذلك العقيدة والإيمان بالعدل والوطنية ولم تتأثر بحملة ذاتية او ارتباط حزبي⁽¹⁴⁾ .

كان السركال والنكاش والفلاح في ظل الإدارة البريطانية أكثر شعوراً بظلم الملاكين الذين حصلوا على حصص كبيرة من الأرض بفضل نظام الطابو في زمن العثمانيين . ومن ابرز المشاكل التي حدثت في تشرين الثاني 1931 في منطقة عشائر بني خيكان عندما رفض السراكيل تخفيض أسعار التمور التي كانت باهظة التي لا تسد ثمن محصولات الفلاحين ، الأمر الذي رفضه الفلاحون وذلك بامتناعهم عن دفع المقطوع لهذه المحاصيل إلى الملاك وحكومة الانتداب البريطاني . وبدأ الفلاحون والنكاشة يضغطون على الإقطاعيين الذين تساندهم الحكومة . ونتيجة لهذه المشاكل بدأت تنشأ النزاعات العشائرية ، وبدأت حوادث القتل تبلغ من (20-23) جريمة قتل شهريا بسبب هذه الصراعات . وكانت العشائر آنذاك قوية التسلح الأمر الذي شجعها على الرفض وعدم الانصياع والامتناع عن دفع الضرائب المجحفة التي تشكل عبئاً كبيراً على كاهل الجميع . وقد وصل استياء الفلاحين والنكاشة والشيوخ غير المالكين إلى نقطة اللارجعة⁽¹⁵⁾ . وبقيت الأوضاع السياسية مستمرة بصورة سيئة في سوق الشيوخ قادت في نهاية المطاف إلى قيام انتفاضة عام 1935.

المبحث الثاني : انتفاضة سوق الشيوخ عام 1935:

أولاً : أسباب الانتفاضة :

لكل حدث حصل او وقع عبر التاريخ سبب مباشر وأسباب عدة غير مباشرة . فكثيراً ما كانت الزعامات العراقية في الثلاثينيات من القرن الماضي تلجأ لإثارة الانتفاضات العشائرية وخاصة في منطقة الفرات الأوسط وإلى الجنوب منها بهدف إسقاط هذه الحكومة او تلك والمجيء بحكومة أخرى تكون موالية لها ؛ لتبسط من خلالها نفوذها على الوضع السياسي القائم آنذاك . على ان أسباباً أخرى لتلك الانتفاضات العشائرية قد تكون اقتصادية او اجتماعية او حتى دينية وما إلى ذلك من الأسباب وخاصة عندما تشعر بعض العشائر بان السلطات الحكومية تسعى للانتفاضة من شأنها او التهوين من مكانتها . وهذا الأمر ينعكس على انتفاضة سوق الشيوخ عام 1935 . فقد واجهت حكومة ياسين الهاشمي عدداً من الانتفاضات العشائرية التي أدت بدورها إلى انفراط حالة الأمن والاستقرار في البلاد ، ويمكن توضيح أهم تلك الأسباب بما يأتي :

1- السبب المباشر :

استمرار نظام السركلة⁽¹⁶⁾ :

كان السبب المباشر لتلك الانتفاضة هو استمرار نظام السركلة الذي أوجده الاحتلال البريطاني في العراق ، فبعد ان احتل البريطانيون سوق الشيوخ في 6 تموز 1915 ، جعلوا

واسطة بينهم وبين دافعي الضرائب لجمع الرسوم الأميرية , وأعطوا لهؤلاء نسبة فيما يجمعونه من واردات التمور تبلغ حوالي 20%، وسميت هذه النسبة (سركلة) يتم استيفائها قبل حصة الحكومة , بينما كانت نسبة حصة الحكومة (1/5), وكانت ثقيلة على الفلاحين . فقد استمر هذا الحال سنوات عدة وتوسعت توسعا كان مبعث شكاوى مختلفة , حتى آل الأمر ان يطالب الفلاحين السلطات المسؤولة بلزوم إلغاء هذا الخمس , فعالباً ما صادف ان حاصل التمر يكون واطناً غير كاف لإيفاء ضريبة الحكومة , اذ كان سعر التمر قليلاً بحيث لا بد من دفع (الخمس حق الحكومة) حتى انها شعرت بتطور المطالبة وسمعت بتنظيم الاجتماعات ضدها , وكثر التذمر منها عام 1935⁽¹⁷⁾.

وقد أثار هذا النظام حنق الأهالي في سوق الشيوخ بسبب سوء تصرف هؤلاء السراكيل , وإجبار الفلاحين على دفع خمس الإنتاج الزراعي , الأمر الذي دفعهم إلى رفض هذا النظام , وعدم الاعتراف بالسراكيل , وبمرور الزمن أخذ ملتزموا هذه المهمة بالضغط على الفلاحين في سبيل الحصول على الفوائد, مما أدى إلى تذمر الناس ومطالبتهم برفع السركلة⁽¹⁸⁾ . وعندما زاد تذمر العشائر من نظام السركلة , أسرع رؤساء العشائر للتخلي عن حقهم في جمع السركلة خاصة بعد اشتعال الانتفاضة في الرميثة . وبالتالي زيادة حاجة رؤساء العشائر إلى افراد عشائرهم للوقوف إلى جانبهم ضد الحكومة مقابل إسقاط السركلة . أما رؤساء العشائر لما رأوا هذا التذمر رفعوا شكاوهم إلى الحكومة وذلك لكسب ود الفلاحين واستغلالهم من اجل تحقيق أغراض ذاتية فاستغلها الرؤساء السراكيل وأكدوا للناس بأنهم سيتنازلون عنها بشرط ان تبقى لهم السلطة والقيادات العشائرية , أي يأترون بأمرهم وينقادون إلى آرائهم فوافقت العشائر على ذلك⁽¹⁹⁾ . وبذلك كان للأوضاع الاقتصادية والنزاع حول الأراضي دور في قيام هذه الانتفاضة .

وكان لعشيرة حجام النصيب الأوفر في تأجيج الأوضاع في سوق الشيوخ , لما لهم من ثقل اجتماعي بين عشائر المنطقة , فقد اجتمع شيوخ حجام (الضفة اليمنى) كل من مزهر الكاصد وريسان الكاصد وحيال الكاصد . وجمعوا حولهم العشائر المنتمية لهم وهم آل عنيقس وآل كطان , والعشائر الأخرى التي تكن منقادة إلى رؤسائها الذين كانوا ناقمين على سراكيلهم ووعدهم بانهم سيلغون حصة السركلة التي تؤخذ على افراد العشائر (النكاشة) , ومن اجل كسب اكبر عدد من العشائر حولهم , فان شيوخ حجام قد عرفوا مواطن الضعف , وصاروا يعزفون على وتر السركلة الحساس , الأمر الذي اقلق السلطة خوفاً من انتقال تلك المطالب إلى العشائر الأخرى في المدينة⁽²⁰⁾ .

وهذا الأمر جعل هؤلاء الرؤساء ينتهزون الفرصة للانتفاض على حكومة ياسين الهاشمي (17 آذار عام 1935 - 29 تشرين الأول عام 1936) حسب اتفاق بينهم وبين عشائر الفرات الأوسط , فاستغلوا انقياد العشائر لهم – على أساس التنازل عن السركلة – وأعلنوا مقاطعتهم للحكومة⁽²¹⁾ .

2- الأسباب غير المباشرة :

أما الأسباب غير المباشرة للانتفاضة فيمكن إجمالها بعدة أسباب من أبرزها :

أ - معارضة قانون الدفاع الوطني:

أعلنت الحكومة تطبيق قانون الدفاع الوطني الذي يعني تجنيد أعداد كبيرة من المستحقين للخدمة العسكرية الذين يشكلون نسبة عالية من العاملين في الزراعة⁽²²⁾ ، وقد أشارت الباحثة لايورا لوكيتز (Liora Lukitz) بـ " ان العلامات الأولى لتنفيذ إجراءات التجنيد الإجباري أثارت الطائفة الشيعية ، مهدداً من الناحية السياسية تلك الطائفة التي انتفضت من جراء ذلك ، خاصة الإجراءات العسكرية بعيدة المدى التي يقوم بها الجيش الذي يهيمن عليه السنة ، جارحين مشاعرهم الدينية من خلال فرض بعض الإجراءات العنصرية"⁽²³⁾ . ويبدو ان اتجاه الحكومة كان واضحاً بمنع الطقوس الدينية الخاصة بالشيعية وتحديداً منع الزيارات في المناسبات الدينية ، ومنع المواكب الحسينية من تأدية الشعائر الخاصة بتلك المناسبات .

لقد تحرى عبد الرزاق الحسني عن أسباب مقاطعة العشائر للتجنيد ، فكان من بين الأجوبة التي حصل عليها هو ان الذين يقاطعون التجنيد من العشائر التي تجمع مجتمعهم وتؤمن معاشهم فاكثفوا برعي الأغنام والعيش على لبنها وصوفها ، لذلك فأنتهم لا يستطيعون ترك أغنامهم ويلتحقوا بالخدمة العسكرية⁽²⁴⁾ .

كما أدت الدعاية دورها أيضاً في التصدي لقانون الدفاع الوطني من جانب فئات عدة من أبناء الشعب عندما أشيع بينهم بأن 25٪ ممن ستقوم الحكومة بتجنيدهم سيكون من النساء⁽²⁵⁾ .

ب - منع بعض الشعائر الدينية :

وتعد محاولة الحكومة منع بعض الشعائر الدينية التي كانت تقام في الأماكن المقدسة من أهم تلك الأسباب ، مما أثار عليها الرأي العام ، فقد اعتاد العراقيون إحياءها سنوياً في العشرة الأولى من شهر محرم الحرام ، تخليداً لذكرى استشهاد الإمام الحسين (ع) كطقوس موروثة، وقد استغل خصوم الحكومة هذه الظروف استغلالاً كبيراً . ففي العشرة الأولى من شهر محرم عام 1934 التي تزامنت مع وجود حكومة جميل المدفعي الثانية (21 شباط 1934 – 26 آب 1934) أقام الأهالي في مدينة سوق الشيوخ مواكب العزاء ، فأوعزت السلطات الحكومية إلى استدعاء كل من مجيد الجويري وسالم الدلي الذين يعدون من أبرز رؤساء المواكب في سوق الشيوخ ، من اجل تقديم الكفالة التي أمرتهم شرطة المتصرفية بأخذها منهم بعدم إخراج المواكب في مدينة السوق ، إلا أنهم امتنعوا عن تقديم تلك الكفالة. واخذوا يحرضون الأهالي مع كل من حسون الحاج غازي وخرزل المحسن وحمدي الحمدي وسالم الحسون صبري الدلي ، واخذوا يتكلمون أمام هؤلاء الأهالي بأنهم يخرجوا الموكب تحدياً للحكومة⁽²⁶⁾ .

وقد استغل الوطنيون من أبناء المدينة تلك المناسبة ، واخذوا يلقون الخطب والقصائد الحماسية التي تلهب مشاعر الحاضرين، ملفتين أنظارهم إلى حالة البؤس الشاسع بين أبناء الطائفة الأخرى الذي يمثلون الأقلية ويعيشون في حالة من الغنى والتمتع بالوظائف والمناصب الحكومية العالية ، بينما يعيش الأكثرية في تخلف وفقير مدقع وكأنهم غرباء ، وليس لهم أي نصيب في وظائف الدولة ، على الرغم مما تتميز به المدينة من محاصيل زراعية وثروة حيوانية وما تقدمه

من موارد مالية مثل الضرائب ، مطالبين بحكومة عادلة تمثل الأكثرية . خاصة حكومة ياسين الهاشمي الهادفة إلى التقرب من طائفة أخرى ، مما جعل أبناء سوق الشيوخ يشعرون بالحيف الذي وقع عليهم ، إذ كان اغلب موظفي الهيئة الإدارية في المدينة هم من طائفة السنة يعينون من خارجها دون ان يكون لأبنائها نصيبا فيها ، فضلا عن سوء تعاملهم مع السكان الأمر الذي ولد حالة من الاستياء ضد الحكومة القائمة⁽²⁷⁾.

وتشير بعض الوثائق إلى حالة التحدي التي قام بها أهالي سوق الشيوخ للحكومة عن قرار المنع واستمروا بإقامة مواكب العزاء بمناسبة استشهاد الإمام زين العابدين (ص) ، فعمدت السلطة إلى منع إقامة هذه المواكب ؛ نظراً لخوفها من التأثيرات الجانبية لتلك الخطابات والاجتماعات ، وخوفها من تهديد الوضع العام ضد الحكومة وإثارة النعرة الطائفية والإخلال بالأمن ، الأمر الذي أدى إلى إلقاء القبض على عدد منهم وإيداعهم السجن في 10 مايس 1934 وهم حسون الحاج غازي وخزعل المحسن وحمدي الحمدي وطالب الحمدي وسالم الحسون صبري الدلي وعبد الرزاق الدلي وصبري حنظل وعبد الرحمن إبراهيم ومحسن الظاهر وعبد علي الحمادي ومحمد اسد الله وجواد الشهد وموسى خضر . وقد تدخل في هذه القضية الشيخ محمد حسن حيدر نائب المنتفق وعبد الكريم الحمداني والحاج طالب فليح وعبد الغني الحاج حمادي ومحمد الهداوي وغيرهم من وجهاء مدينة سوق الشيوخ ، وذهبوا في 13 مايس إلى علي الزركان متصرف لواء المنتفق (تشرين الثاني 1933- آب 1934) ، وطالبوه بإطلاق سراح المسجونين بكفالة . وقد وافق المتصرف بشرط ان يقدموا تعهداً⁽²⁸⁾ بحسن السلوك ، والمحافظ على السكنية ودفع غرامة مالية قدرها مائتين دينار عن كل شخص في حالة مخالفته للتعهد⁽²⁹⁾ . وبذلك استطاعت السلطات الحكومية الضغط على أصحاب المواكب بعدم ممارسة طقوسه الدينية وإجبارهم للانصياع لها من اجل تنفيذ أوامرها .

ج - المطالبة بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإدارية :

تعد مشكلة الأرض من المشاكل الاقتصادية الكبيرة التي واجهت الحكومات العراقية ، كما ان التذمر كان شديداً من سوء أوضاع نظام الأرض ؛ لان مساحات واسعة من أراضي الدولة كانت تنتقل إلى الإقطاعيين والمنتفذين من السادة والشيوخ الذين يملكون مضافات كثيرة بعد ان كثر استعمال المضافات في شؤون الزراعة والري . وصارت الأراضي التي تفوضها الحكومة للشيوخ ملكا مشاعا في الواقع لا في القانون لأفراد العشائر سواء أكانت تلك العشائر متنقلة او مستقرة . وبعبارة أخرى ان هذه الأراضي التي تسمى " الديرة " التي تعد ملكا مشتركا للعشيرة أصبحت ملكا خاصا لشيخ العشيرة⁽³⁰⁾ .

وعلاوة على ذلك فان فساد الإدارة وتدخل بعض الشخصيات السياسية في شؤون المنطقة، من العوامل الأخرى التي ساعدت على قيام الانتفاضة . ويبدو ان سببها ناتج إلى حد ما في ضعف الجهاز الإداري ، وقلة كفاءة الموظفين الإداريين الذين لم تكن لهم القدرة الكافية على حل المشاكل المستعصية والعمل على تقليصها ، وعدم تأديتهم لواجباتهم على أكمل وجه⁽³¹⁾.

بينما ذكرت بعض المصادر بـ " ان الشيخ ريسان قاد [تمرد] قبلي في عام 1935 للمطالبة بمزيد من السياسة التعليمية ، والحقوق الاجتماعية ، للمسلمين الشيعة من جنوبي العراق

الذين يشكلون الغالبية العظمى من السكان⁽³²⁾. ويبدو ان السلطات الحكومية ومعها التوجهات البريطانية كانوا ينظرون الى تلك الانتفاضة الشعبية على انها تشكل تمرد عليها. ونتيجة للظلم الذي دب في المجتمع من قبل المسؤولين البريطانيين والمخالفات الدستورية التي قامت بها الحكومة آنذاك ، والتمايز الاجتماعي فيما بين ابناء المجتمع في لواء الناصرية في رفع شأن الشخص دون آخر على حسابي المحسوبية والنسب والعلاقات والرشوة والفساد الإداري⁽³³⁾ أثره الواضح الممهد لانتفاضة الأهالي في سوق الشيوخ . كما ان اغلب المطالب التي تقدمت بها العشائر والأهالي إلى الحكومة أصبحت في طي النسيان ، إلا ان عشائر سوق الشيوخ لاسيما عشائر آل حسن (ماعداء عجمي الحاج شهد والحاج ياسر الجولان وحسن الوهيب وعليوي الصويلح وعلوي الحمودي) وحجام وآل شمس استمرت في مطالبتها، واجتمع شيوخها مع الشيخ حموده آل مزيعل في الأول من آذار 1935 ، وطلبوا منه التوسط لدى الحكومة لتنفيذ مطالبهم، وفي مقدمتها إلغاء الشركة وعدم مصادرة الأسلحة الموجودة في دورهم عند إجراء التحري ، وعدم معاقبة القاتل للزانية من قبل ذويها، وعدم تعقيب قاتل اللص ، وللكاش الحق ان يتراضى مع الملاك عن الملاكية دون تدخل السركال فيها⁽³⁴⁾، إذ قام الشيخ حموده آل مزيعل بإلغاء حقه مع سراكيله ، مما دفع الكثير من العشائر على اتخاذ خطوات مماثلة⁽³⁵⁾. وجدير بالذكر ان سوء إدارة الموظفين في سوق الشيوخ وروح التنافس بين السياسيين التي اشترك فيها خصوم الهاشمي ساهمت في تأجيج شرارة هذه الانتفاضة⁽³⁶⁾.

د- الدور القيادي للشخصيات الوطنية في تهيج الرأي العام في سوق الشيوخ:

كان للوطنيين والمتقنين الناقلين على السلطة القائمة في البلاد دوراً بارزاً ، فقد أصبحت سوق شيوخ محط رحالهم ، عندما قام بزيارتها المحامي ذبيان الغبان⁽³⁷⁾ قادماً من بغداد في 21 حزيران عام 1934، منتهزاً فرصة حلول إقامة حفلة للمولد النبوي الشريف التي تصادف في 30 حزيران من ذلك العام ، واخذ يحرض العشائر والوطنيين من ابناء سوق شيوخ على رفض السياسة التي انتهجتها الحكومة والمطالبة بحقوقهم المشروعة من خلال إلقاء القصائد التي قرأت في العاشر من محرم في تلك المناسبة⁽³⁸⁾.

هـ - اثر التحزب السياسي:

أدى التحزب السياسي دوراً ملحوظاً في التوجه السياسي لبعض الشخصيات المهمة في سوق الشيوخ . إلا أن مسألة التحزب السياسي هذا كان متبايناً بين هذه الشخصيات ، ولذلك فقد اكتفى البعض بالتمثيل البرلماني في مجلس الأمة ، في حين انخرط القسم الآخر في جانب المعارضة السياسية⁽³⁹⁾. كما شهدت هذه الحقبة الزمنية نشاط للأحزاب السياسية في مدينة الناصرية وانتقال أفكارها إلى مدينة سوق الشيوخ . فقد تأسس في مدينة الناصرية فرع للحزب الوطني برئاسة جعفر ابو التمن في 27 مايس 1932 برئاسة عبد الجبار حسون الجارالله ، الذي كان على اتصال دائم بالوطنيين من أبناء سوق الشيوخ أمثال (حميد الطرشة، عبد الصاحب السنيد ، حسن الحمداني) ، وقد انضم الأخير إلى الحزب الوطني فرع الناصرية ، وكان همزة وصل بين الوطنيين في سوق الشيوخ والناصرية⁽⁴⁰⁾.

و- تأثير انتفاضات الفرات الأوسط على الأهالي في سوق الشيوخ :

ساعدت الانتفاضات الشعبية التي اندلعت في الفرات الأوسط على الأهالي في سوق الشيوخ بالتهيؤ لإعلان انتفاضتهم ، فقد ارتبطت مجريات الأحداث في منطقة سوق الشيوخ بنتائج الانتفاضات العشائرية في مناطق الفرات الأوسط . فبعد ان حدثت الانتفاضة في لواء الديوانية ، ووصول أخبار نشوب الحركات في الرميثة ، أخذت الإشاعات تتوارد من مختلف الأنحاء التي أنتشر تأثيرها رويداً رويداً بين قبائل لواء المنتفق ، حتى آل الأمر ان تقوم القبائل بالهتافات (الهوسات) يعلنون فيها عدم الطاعة والتهديد والوعيد ، حتى أصبحت الهتافات (الهوسات) تتخللها احتجاجات بعض العشائر ورؤسائهم ، ولما وجدوا هؤلاء عدم اتخاذ إجراءات صارمة ضدهم شجعهم على تحدي الحكومة ، إذ قام مجموعة من أفراد عشائر الفهود في ليلة 27/26 آذار 1935 يهزجون (يهوسون) معلنين معارضتهم للحكومة ، وعدم إطاعة أوامرها. وتكررت هذه الحالة في يومي 28 و29 من آذار 1935 عندما تجمهر أفراد عشائر ناحية كرامة بني سعيد وأحاطوا مخفر الكرامة ، طالبين من أفراد الشرطة إخلاء المخفر بعد ان أطلقوا عدة عيارات نارية عليه. واشتركت الى جانب عشيرة الكرامة عشائر الشواوشة والديبات وقاموا ايضاً بالمظاهرات العدائية ، واطلقوا العيارات النارية على مركز ناحية الكرامة من جانب المهزجين (المهوسين) ؛ لأنهم أرسلوا عدة أشخاص اختفوا في البستان العائد الى سالم المهوس الواقع أمام مركز الناحية في الجانب الثاني من نهر ام نخلة، وكان قصدهم من إطلاق تلك العيارات التحرش بالحكومة ، والتأهب لمهاجمة مركز الناحية . أما شرطة الناحية لم يستمروا على إطلاق الرصاص ، نظراً للأمر الذي أصدره مدير الناحية اليهم بعدم المقابلة ؛ لأن القوة الموجودة في المخفر كانت قليلة. واخذ قائممقام السوق تعهداً من القسم الأغلب من رؤساء العشائر والسراكيل ، ومنع أفراد عشائرهم من القيام بترديد الشعارات (الهوسات) وإطلاق العيارات النارية ليلاً ام نهاراً ، وان قسماً من سراكيل عشيرة آل حسن لم يوافقوا على التوقيع . وعندما ذهب قائممقام السوق لأخذ التعهد من الشيخ حسين العلي شيخ عشيرة الكرامة ، شاهد أفراد عشيرته قد اجتمعوا واخذوا يهزجون (يهوسون)، وساروا نحو نهر الكرماشية ، إذ تجمهروا هناك وانضموا الى عشائر ابو حميدي وبني مسلم. وللأجل التأكد من ذلك فقد أرسل الزورق البخاري ، وفيه قسماً من الرؤساء ، فرجع الزورق قبيل وصوله الى نهر الكرماشية ؛ بسبب تجمع عشائر ابو حميدي والكرامة وقسم من الديبات والشواوشة وبني مسلم . أما الأشخاص الذين اشتركوا بهذه الحركة فهم حسين آل علي وعشيرته الكرامة ويوسف آل كطان وكدوح آل حمد وعيدان آل علي من الديبات وسالم آل عباس وفيصل آل عويص ومناتي الحاج سعيد وصالح آل فرعون . كما شجعت هذه الحالات عشيرة آل جويبر ان تجتمع قرب مخفر الخباز وتُسمع أفراد الشرطة كلمات نابية. وسرعان ما انتشرت هذه القضية الى سائر العشائر التي ألقت بضلالها على الوضع السياسي في سوق الشيوخ⁽⁴¹⁾ . كما شجعت (انتفاضة الرميثة الأولى) او ما اصطلح عليها بحركة (خوام) التي قامت في السابع من مايس عام 1935 بقيادة الشيخ خوام آل عبد العباس آل فرهود آل عساف آل جادر رئيس عشيرة بني زريج ، فالنهضة العشائرية بالرميثة ضد الحكومة كان سببها الظاهري اعتقال (الشيخ احمد أسد الله) وكيل المرجع الديني في منطقة الرميثة⁽⁴²⁾ . وقد وصلت نسخ من

رؤساء قبائل الرميثة إلى سوق الشيوخ تحثهم على النهوض والانتفاضة ضد الحكومة ، وبعد اطلاع رؤساء القبائل في سوق الشيوخ على تلك النسخ ، توجه ما يقارب الأربعون رئيس عشيرة إلى النجف وزاروا الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء في داره ، وكان وقته مرجعا كبيرا ، وأطلعوه على النسخ التي وردت إليهم من رؤساء عشائر الرميثة . وقد التقوا ايضا ببعض رؤساء عشائر الحلة والديوانية وكريلاء ، وكانوا من الذين التقوا بهم الشيخ رايح العطية وداخل الشعلان والحاج مرزوك العواد وحسين المكوثر وشعلان الظاهر . كما اجتمعوا جميع رؤساء القبائل المتواجدة في النجف ، وتحالفوا على القيام ضد الحكومة التي يرأسها ياسين الهاشمي ، وان أدى ذلك إلى إراقة الدماء . ثم ذهبوا إلى كربلاء بعدها إلى بغداد فاتصلوا برجال المعارضة . فبعد زيارة يوم عرفة في 10 ذي الحجة 1353 هـ - 15 آذار 1935م رجعوا شيوخ قبائل سوق الشيوخ إلى موطنهم وبدأوا يجمعون جموعهم لمنازلة الحكومة⁽⁴³⁾ ، ونشر الزوار الذين رجعوا من النجف وكربلاء أخباراً مختلفة عن اضطرابات الفرات الأوسط ، فاعتقد الأهالي في سوق الشيوخ بأن نفوذ الحكومة قد انتهى . وفي الوقت نفسه حصل اتفاق بين رؤساء العشائر التي كانت بينها عداوات سابقة . وتناسوها . وكان أول من فكر بذلك هم فرهود الفندي وحسين الياسر وريسان الكاصد رؤساء حجام وفرهود المغشغش رئيس عشائر بني خيكان ونجي العودة رئيس عشائر المطيريات ، فاجتمعوا وحرروا اتفاقاً بينهم⁽⁴⁴⁾ .

وألقت تلك التطورات بظلالها على الوضع السياسي في سوق الشيوخ ، مما زاد من تأزم الوضع فيها عندما تناقته جموع الزوار الذين عادوا من زيارة النجف الأشرف في يوم الغدير ، وهذا ما أكدته كتاب متصرف لواء المنتفق إلى وزارة الداخلية في 26 آذار 1935 الذي نص على ان القلاقل التي حدثت في الفرات في بدايتها لم تؤثر على مدن لواء المنتفق ، لكن في اليومين الأخيرين أي بمناسبة زيارة الغدير ، وعودة الزوار من عشائر هذا اللواء من العتبات المقدسة وتناقلهم بعض الحوادث التي حدثت في بعض مناطق الفرات حصل من جراء ذلك بعض التأثيرات على أفكار بعض أفراد العشائر في قضاء سوق الشيوخ ، وهم بعض أفراد عشائر حجام وآل زياد وآل حسن وآل صكر والإحسانية وآبو عبيد⁽⁴⁵⁾ .

ز- تأثير رجال الدين في اندلاع الانتفاضة:

أما على المستوى او الصعيد الديني فنجد له باع كبير ودور مهم في التأثير ، ولذلك نجد أن رؤساء عشائر المدينة وزعمائها لم يخوضوا الانتفاضة عام 1935 إلا بعد مباركة المرجع الديني الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء⁽⁴⁶⁾ . فقد صدر الميثاق الوطني⁽⁴⁷⁾ الشعبي الذي دعا إليه المرجع محمد حسين كاشف الغطاء في 18 ذي الحجة 1353 هـ - 23 آذار 1935م ، وكان الميثاق يمثل التزاماً دينياً بمرجع التقليد وهو الإمام كاشف الغطاء ، والتزاماً وطنياً بعدما جاهرت الوزارة الهاشمية بالعداء على تأييد هذا الميثاق⁽⁴⁸⁾ . ومن اجل توحيد الجهود اخذ الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء يرسل نسخ من الميثاق إلى وكلائه في مناطق وسط وجنوبي العراق لأخذ التوقيعات من العشائر ، لينوب عنهم برفع مطالبهم إلى الحكومة . وعلى اثر وصول نسخ من ميثاق الشعب واطلاع الرؤساء عليه في سوق الشيوخ ، اعتقد رؤساء العشائر وزعماء القضاء بأن الالتزام بما جاء في الميثاق واجب شرعي يفرض عليهم الاستجابة له والانتفاض من اجل

تحقيق المطالب الواردة فيه⁽⁴⁹⁾. وعند وصول نسخ من هذا الميثاق الى لواء المنتفق ، فقد وقعه رؤساء العشائر والزعماء الدينيين والسياسيون، أمام الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء ، واطلاع رؤساء العشائر في قضاء سوق الشيوخ على محتوى الميثاق، فاعتقد رؤساء العشائر والزعماء ان الالتزام بالميثاق واجب شرعي ، فأخذت الشعارات (الهوسات) تعلق ضد الحكومة في أنحاء القضاء من أقصى حدود ناحية الجبايش حتى حدود مدينة الناصرية⁽⁵⁰⁾. وفي ليلة (1 - 2 نيسان 1935) وصل إلى مدينة الناصرية الشيخ سلمان حمودي في القطار من النجف ، ومعه مضبطة قدمها إلى الشيخ عبد الحسين آل مطر وكيل المرجع الديني في لواء المنتفق. وعلى اثر استلام الشيخ هذه المضبطة ، فقد عقد الأخير اجتماعاً في جامع الجعفرية الصغير في مدينة الناصرية حضره عدد كبير من شيوخ العشائر ووجهاء المدينة ، وبعد تلاوة المضبطة عليهم ابدوا رأيهم بتوكيل الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء لينوب عنهم برفع مطالبهم ، وبعد ان عرفوا مضمونها فقد بادروا بتوقيعها . وفي أثناء ذلك تكلم قسماً منهم بأن حقوق الجعفرية مهضومة ، كما قام المنادي ملا صالح قائلاً " فليحيا شيخ منشد آل حبيب وشيخ كاطع آل بطي" فهتف له الجمع المحتشد⁽⁵¹⁾. وفي الوقت نفسه أرسل الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء رسالة الى أهالي سوق الشيوخ وخاصة عشائر المجرة طالباً منهم تناسي الخلافات بينهم وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية⁽⁵²⁾.

وذكر متصرف لواء المنتفق ماجد مصطفى (10 نيسان 1935 - 8 كانون الأول 1936) ، بـ" ان الشيخ مهدي ابن الشيخ عبد الحسين آل مطر وكيل كاشف الغطاء في الناصرية حضر من النجف ومعه كتاب وأوراق مطبوعة من كاشف الغطاء الى وكيله يطلب منه اخذ توقيع من يتمكن عليهم على تلك الأوراق المطبوعة التي تتضمن تأييد المطالب الأتني عشر⁽⁵³⁾ المقدمة إليه من زعماء الفرات الأوسط . وقد اعترف وصرح السيد عبد الحسين آل مطر بمجيء الكتاب والطلب الواقع إليه من كاشف الغطاء إلى من طلب منه التوقيع ، وقد وقع قسماً منهم"⁽⁵⁴⁾. وعلى اثر ذلك عقد المتصرف اجتماعاً مع رؤساء عشائر الناصرية وهم كاطع آل بطي شيخ عشائر آل ازيرج ، ومنشد الحبيب شيخ عشائر آل غزي ، وعجيل آل تويلي شيخ عشائر الحسينات ، محاولاً اقناعهم بعدم الانضمام إلى الميثاق والتوقيع عليه ، وقد وعدوا المتصرف بذلك ، إلا أنهم فعلوا خلاف ذلك فقد وقع رؤساء العشائر الثلاثة مع سراكيلهم وعشائريهم على الميثاق⁽⁵⁵⁾. ويبدو ان هؤلاء الشيوخ وقعوا على الميثاق مضطرين خوفاً من تكفير الشيخ عبد الحسين آل مطر وكيل المرجع الشيخ كاشف الغطاء ، وتكفير الناس لهم .

وذكر متصرف لواء المنتفق في تقريره الى وزير الداخلية في 2 نيسان 1935 بـ" انه بلغني ان فرهود الفندي من رؤساء حجام وفرهود المعشعش من بني خيكان وآخرين من جماعتهم قد أرسلوا برقيتين أولهما معنونة لصاحب الجلالة⁽⁵⁶⁾ والثانية معنونة للشيخ كاشف الغطاء مؤيدين مطالب الفراتيين ، وان برقيات على شاكلتها على وشك الإرسال من قبل حموده المزيعل ورفاقه من رؤساء الحسن . وقد أمرت قائممقام سوق الشيوخ ان يأمر دائرة البرق بعدم إرسالها وإرسال أمثالها . كما أنني قد أرسلت على المرسلين الذين ينوون الإرسال وأخبرتهم بلزوم عدم إرسال أمثال ذلك ، فامتنع الذي على وشك الإرسال متعذراً ، كما اعتذر

الراسل وطلب في توقيف إرسالها تلبية للأمر . وقد أجريت الترتيبات اللازمة لتأمين عدم إرسالها تأييد من بقية الرؤساء حيث اجتمعت بهم جميعاً وبلغت الآخرين بواسطة القائم مقامين بالرغبة ونؤمل بعدم إرسال شيء من ذلك⁽⁵⁷⁾. أما في مدينة سوق الشيوخ ، فكان كل من السيد محمد صالح بحر العلوم النجفي ، والشيخ محمد حسن حيدر قد جمعوا تواقيع لأكثر من مائة شيخ من العشائر على ميثاق الشعب⁽⁵⁸⁾ . وهذا دليل على أن قيادي الانتفاضة ضمنوا الدليل الشرعي الكامل لانتفاضتهم وما تواجهه من إزهاق الأرواح والمحافظة على ممتلكات الآخرين من البساتين والأراضي التي قامت بها الانتفاضة . وعلى هذا الأساس تعاطف بعض شيوخ عشائر سوق الشيوخ فذهبوا إلى مدينة النجف معلنين للمرجعية انضمامهم إلى البيان السياسي المذكور آنفاً وموقعين عليه – كما ذكرنا آنفاً - .

ان التطورات التي حصلت في بعض مناطق سوق الشيوخ جعلت نكاشة عشيرة الشميس ان يقوموا بالتحشيد من اجل الهجوم على سراي ناحية العيكة، وكان قسماً منهم مدججين بالسلاح. وكان من ابرز هؤلاء النكاشة (البو عويد والداهمة والبو خليفة والجحيش) ، الذين يرأسهم سفاح الجابر وكريم الغافل وخلف الهندل وعائد الموشان وعطية العليوي وعيال الزاير جلاب وضيغم الساجت وعويد العطور وعوده المنصور . ونتيجة لذلك قامت الحكومة بإرسال معاون مدير شرطة قضاء سوق الشيوخ مع قوة مسلحة الى الناحية من اجل إخماد هذه الحركة ، ولما سمع هؤلاء النكاشة بقدم هذه القوة المسلحة ، انسحبوا من مواقعهم ، فضلاً عن قبولهم نصائح فرهود الفندي رئيس عشيرة حجام الذي استعانت به الحكومة في بادئ الأمر من اجل فهم غرض النكاشة من هذا التحشيد ، الذي كان بقصد إلغاء السركلة إسوة ببقية النكاشة في ناحية الكرمة⁽⁵⁹⁾ .

كل هذه الأسباب كانت عوامل مهمة ساعدت على تهيأ أهالي وعشائر سوق الشيوخ في انتفاضتهم ضد حكومة ياسين الهاشمي ووزير داخلته رشيد عالي الكيلاني . بل وجعلتهم في حالة غليان ضد الحكومة، فقامت بشراء الأسلحة عن طريق العشائر البدوية التي كانت تتاجر بالسلاح مع الكويت⁽⁶⁰⁾، فضلاً عن مقاطعة الحكومة والامتناع عن دفع الضرائب⁽⁶¹⁾ . وأصبح الوضع يندرج بالخطر لذلك بادرت الحكومة بأخذ التعهدات من شيوخ العشائر في لواء المنتفق للحفاظ على الأمن والنظام⁽⁶²⁾ .

ثانياً: التطورات الميدانية لانتفاضة سوق الشيوخ عام 1935 :

عرفت هذه الحادثة بتسميات عدة منها (ثورة سوق الشيوخ)⁽⁶³⁾، و(حركة سوق الشيوخ)⁽⁶⁴⁾، و(تمرد سوق الشيوخ)⁽⁶⁵⁾ ، و(ثورة ريسان) نسبة إلى الشيخ ريسان الكاقد شيخ عشيرة حجام في سوق الشيوخ، وهي تسمية شعبية متداولة في تلك المدينة . بينما تسميتها المصادر الحكومية آنذاك بـ (العصيان) والقائمين بها بـ (العصاة)⁽⁶⁶⁾ . والتسمية الأخرى هي (انتفاضة سوق الشيوخ)⁽⁶⁷⁾، وهي الأقرب إلى الدقة في وصف هذه الحادثة التي حصلت في سوق الشيوخ عام 1935 .

لقد ترجمت عشائر سوق الشيوخ الاتفاق الذي حصل مع الشيخ كاشف الغطاء وشيوخ الفرات الأوسط وبعض السياسيين في بغداد إلى واقع عملي ، عندما بدأوا انتفاضتهم ضد الحكومة بعدما قام مجموعة من افراد عشيرة بني خيكان بمهاجمة ناحية العيكة في 9 مايس 1935 ،

وحصلت مناوشات متفرقة بين العشائر ومخافر الشرطة ، بسبب ضعف القوات الحكومية المتواجدة في سوق الشيوخ ، ودارت معركة ضارية بينهم وقد تم اختراق تحصين مبنى الناحية ودارت معركة داخل المبنى ، إذ كان أحد الضباط يقف على مرتفع فصعد إليه إعدافه السيد علي الياسري - ابن عم السيد كدر السيد سلمان الياسري الشخصية الدينية المعروفة في سوق الشيوخ - خالي اليبدين بعد نفاذ ذخيرة سلاحه فأمطره بالرصاص ، لكنه واصل طريقه حتى وصل إليه فأخذ سلاحه وقتله به وسقط الاثنان قتيلين⁽⁶⁸⁾. إذ حاصروها واشتبكوا مع حاميتها ، وأسفر ذلك الاشتباك عن سقوط الناحية ، وهدم المنتفضين مباني الحكومة واحرقوا سجلاتها ونهبوا أثاثها ، وصادروا سلاح حاميتها واسروا موظفيها⁽⁶⁹⁾ ، مكبدة القوات الحكومية 16 قتيلاً و40 إصابة ، وعلى اثر ذلك أصدرت الحكومة بياناً رسمياً حول ما أسمته بتمرد العشائر⁽⁷⁰⁾.

وقد أظهرت بعض تقارير وزارة الداخلية إحصاءاً تفصيلياً عندما شرع متصرف اللواء ماجد مصطفى بإعداد قوائم تضمنت أسماء العشائر التي اشتركت في الانتفاضة في ناحية العيكة ، موضعاً اسم كل عشيرة ، والشيخ الذي يتزعمها وعدد الرجال المنضوين تحتها ، فضلاً عن عدد البنادق التي تمتلكها وهي بلغت حسب الجدول التالي⁽⁷¹⁾ :

جدول رقم (1)

جدول يوضح عدد القوات القتالية لعشائر ناحية العيكة عام 1935

اسم الفرقة	رئيس الفرقة	عدد الرجال	عدد البنادق
الجميعان / الماجد	راضي آل ماجد	450	100
العبيد	رجاب آل عبيد	200	70
آل عليان / آل شدود	زاير جثير / عكاب	150	35
الجماملة	كطان آل دغيم / مكي	240	40
آل شدود	حاج فيصل / وحمد آل شدود	300	100
الكوام	حاج مغامس آل شدود	150	30
آل بو شعيرة	ثجيل آل عجيري / اكطامي آل صبار	200	50
الحماحمة	هادي الحاج نعيم	300	100
بني خيكان/آل رحمة	فرهود آل معشعش	400	100
آل بشارة	دخيل آل بشارة	200	80
آل عفريت	عبد الحسين ال عفريت	200	80
آل بو الهوش	فالح زاير ضيدان	100	30
السفاح	مسعد السفاح	150	80
الزركان	محسن آل ستار/ لعويس	120	50
آل بو حمدان	الحاج محارب	400	150

300	1000	فزيغ آل عودة / حاج شلال	آل شمس
150	500	شبرم آل خلف	العساكرة
100	300	منخي الحاج مري	ألبو عبد الله
100	300	حسن آل طوفان / كاطع آل صياح	الغنامة
30	80	محسن ال ثناوة	المساعدة
50	120	حسين آل داخل / معارج	آل زعوت
60	150	مانع ال ديني	ربيعة
200	500	حاج فرهود الفندي	حجام الجزيرة
100	300	حاتم آل عجيل	آل عجيل
150	300	حاج حسين آل ياسر	آل عنفيس
150	300	ياسين الشحيل	الشحيل
150	300	ريسان / مزهر آل كاصد	آل ناهي
100	200	داحس آل حسون	النواشي الحضر
200	800	درعان آل علي / فارس الحسين	النواشي المعدان
50	150	لفته الوصيني	الدجين
100	300	جار الله الحربية	الحربية
20	100	الحاج علي آل راضي	آل نواص
50	200	فرهود الناصر	الثامرية
100	250	الحاج اقطامي ال جناح	آل جناح
70	200	محمد آل جار الله	كوت آل جار الله
100	500	الحاج اشليه آل وشاح	الشواليش
700	1500	ناصر آل كبيح	الجوارين
100	500	محمد آل مسلم / حمادي آل حضري	الحساوية
100	350	نجي آل عودة	النواشي/ المطيرات
100	350	عبد آل كزار	خفاجة
100	350	حاج جويد آل محينه	كوت آل محينه
4655	13460		المجموع

ان هذا الأمر سرعان ما زاد من حماس القبائل المنتفضة ، فضلاً عن الكتب السرية التي تصل إليهم من الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء، التي تحثهم على استمرار المقاومة، فضلاً

عن المناشير التي ورّعت في أنحاء لواء المنتفق لبث روح المقاومة ومعارضة الحكومة⁽⁷²⁾. ثم تقدموا إلى مدينة سوق الشيوخ فكانوا يستولون على المخافر بسهولة بحيث اكتسحوا النفوذ الحكومي من الجبايش إلى مركز القضاء بثلاثة أيام ، عندما أخذت عشائر سوق الشيوخ مع بداية 14مايس 1935 بالاستيلاء على مخافر الشرطة ، إذ تم السيطرة على مخفر كوت الجار الله ، والكرمة وآل جويبير ووانه ، والفهود والحمار ، وأقدمت على حرق محطة تل اللحم ، وعند ذلك اضطربت الحكومة لهول هذه الانتفاضة وعززت حامية سوق الشيوخ بالسلاح والعتاد ، فقد أصبحت القوة مكونة من (450) شرطيا وثلاثة عشر رشاش ، ثم ظهر ان العتاد لا يكفي فشرعت الطائرات في تموين الحامية من الجو ، لكن معظم الصناديق تقع في أيدي المنتفضين من عشيرة بني خيكان فيستعمل ضد الحكومة⁽⁷³⁾.

فقد أوضح متصرف لواء المنتفق في تقريره بأن عدد القوات القتالية لعشائر ناحية الجبايش خلال اندلاع الانتفاضة بلغت حسب الجدول التالي⁽⁷⁴⁾:

جدول رقم (2)

جدول يوضح عدد القوات القتالية لعشائر ناحية الجبايش عام 1935

اسم الفرقة	رئيس الفرقة	عدد الرجال	عدد البنادق
آل عباس	عبود آل واجد	250	50
آل الشيخ	عبد الهادي آل جايد	1000	102
آل عنيسي	صالح آل زاير صخر	400	53
آل ويس	باكون الخشان / محمد هادي	125	20
آل ونيس	فيصل آل ياسر	300	30
بني عسكري	جابر الحبيب / عبد النبي	250	20
آل خاطر	نعيمه آل مطشر	55	15
الحدادين	مكطوف آل عباس	1000	75
المعبر	سيد هاشم	50	10
المواجد	مروح آل نزال	700	100
آل غريج	سعيد آل جوال	200	51
آل هلال	زاير نافع / زاير فهد	300	40
آل إحمودي	زاير مزعل	300	40
آل الشارع	راضي آل مغماس	200	30
آل فرطوس	جاسم آل فارس	180	51
عتاب	يعكوب آل مهريج	50	10
بني حطيظ	حاج لطيف آل فرج الله / هديل / محمد الطالب	800	82

204	1000	تجيل السفاح / صكبان السفاح	ألبو شامة
50	250	شمخي / وسباهي	الذبات
30	150	فدعم / كطان آل جدوع / شياع	ألبو عايش
30	150	سالم آل مدهوش	الطرابشة
50	200	شنيار آل يوسف	بني حويجم
60	250	وهيب آل مزيعل	الكوالبة
20	100	زاير نويجي	آل رميضان
121	500	مهلهل آل عيسى وسلمان وعبيد وفرحان	آل حول
207	850	حاج خالد آل حنيتيه / منفي / عجمي	الفهود
	200	سيد يعكوب آل سيد جابر	سادة المجرة
170	280	مغامس آل خشان	آل اسماعيل
210	250	مطر آل خزعل	آل شجر
275	300	وحويح آل فهد	آل حرب
104	100	عيسى آل فرج	ألبو حمدان
50	75	حسن آل فهد	ألبو حمد
10	15	نعيس / محمد ماجد	آل معادي
9	39	عبيد العلي	ألبو خليف
10	47	حاجم آل حمدان / جار الله	ألبو دبة
20	25	محمد آل مناحي	آل مصدك
50	180	محمد آل فهد / ماشي آل خليف	المكابيل
59	195	فصيل آل شمخي	آل حسين
53	194	الحاج شريف آل عصاد	ألبو مهاوش
50	190	عبد الكريم الوادي	ألبو عبد علي
45	170	غالب / صالح داغر	آل فرحان
52	170	ريكان آل ميس	آل عثمان
2368	12650		المجموع

بينما بلغت القوة القتالية لعشائر ناحية كرمة بني سعيد حسب تقرير متصرف لواء المنتفق خلال الانتفاضة وهي حسب الجدول التالي⁽⁷⁵⁾ :

جدول رقم (3)

جدول يوضح القوة القتالية لعشائر ناحية كرمة بني سعيد عام 1935

اسم الفرقة	رئيس الفرقة	عدد الرجال	عدد البنادق
آل مزيعل	حموده آل مزيعل	300	150
مشرجه	مريهيج ال فصيل	320	150
الغريافية	عجمي الحاج شهيد	250	100
آلبو جاسم	زاير فهد حاج عيسى	400	150
آلبو حميدي	حاج ياسر جولان	150	100
الشحلاوية	ادريس ال محسن	100	50
آلبو حمدان	روضان آل لطيف	100	40
بني مسلم	حسن آل وهيب	120	50
الشواوثة	جويير ال محسن	150	50
الدبات	فرعون آل عليوي	150	50
المؤمنين	صالح آل عبد الرضا	200	50
آلبو فارس	مطرب الحاج ماهر	500	100
الغضائنية	الحاج ساجت آل عزيز	300	100
المعارف	شجاع الحاج علي	300	100
ألكرية	زاير حسين آل شنيار	500	150
الشليشان	حاتم آل موزان	400	100
المطاردة	كريم آل ثجيل	300	100
ام شجاج	حاج مكطوف ال حسن	150	50
البيثج	حاج حسين عليوي	150	50
الدهلاية	كطان آل محمد	60	25
التمار	فهد آل عجمي / شنينين	150	50
آل وحاح	ريسان آل نعيم / شهد آل حسن	200	50
العلي	عطشان آل جابر	120	50
المجموع		5470	1815

ونتيجةً لتلك التطورات طلب رئيس الوزراء ياسين الهاشمي من السفير البريطاني ان تساعد القوة الجوية البريطانية في العراق الحكومة العراقية بإرهاب القبائل المنتفضة وبتموين الحامية المحاصرة ، فرفض السفير البريطاني إجابة الطلب ، على أساس ان الحركة داخلية ولا تعرض المصالح البريطانية للخطر⁽⁷⁶⁾. ويبدو ان الحكومة العراقية كانت ضعيفة الى هذه الدرجة ، فضلاً عن عدم الاستقرار الداخلي نتيجةً لتنافس الأحزاب في الساحة السياسية العراقية ، الأمر الذي يحتم على الحكومة البريطانية التمسك بالوجود البريطاني من اجل مواجهة التحديات التي تحق بها .

وعلى هذا الأساس أخذت عشائر حجام التي حاصرت مدينة سوق الشيوخ تقوم بإطلاق النار على تكتلات ودوريات الشرطة ، عندها شرعت القبائل المحيطة بسوق الشيوخ تتناوش الحامية في كل ليلة حتى ضيقت الخناق عليها وحوصرت من جميع جوانبها ، فاستجبت حامية سوق الشيوخ بحكومة اللواء ، فجاءت ثلاث طائرات ألقت قنابلها على القبائل المنتفضة، مما زادها إلهاماً . فلما عادت الطائرات هاجمت القبائل سوق الشيوخ بشدة واحتلتها بقوة السلاح والتجأ موظفو قضاء سوق الشيوخ إلى دار العلامة الشيخ محمد حسن حيدر فحماهم وأحسن إليهم ، حتى انه اليس حاكم سوق الشيوخ عبد الرحمن الدوري ملابس النساء وأجلسه مع أفراد عائلته ؛ لان القبائل كانت تطالبه بشدة لاستهانتة برجال الدين ، والتجأ القائم مقام وثيق حبيب (1935-1940) إلى مضيف الشيخ بدر الرميض دخيلاً . وكانت حصيلة الخسائر البشرية (26) قتيلاً من أفراد الحكومة و(40) قتيلاً من القبائل المنتفضة⁽⁷⁷⁾.

حاولت الحكومة المحلية في لواء المنتفق ان تسيطر على الموقف من خلال المفاوضات مع المنتفضين، عندما أرسلت الحكومة المفوض عبد الرزاق العبيدي ممثلاً عنها ليفاوض رؤساء المنتفضين في أمر انسحاب الحامية إلى الناصرية على ان لا يمس احد أفرادها بسوء، وكادت المفاوضات ان تنجح في دار الشيخ محمد حسن حيدر، لولا الهجوم الذي قامت به القبائل عندما اقتحمت الحامية ودخلت تكتتها ، إذ التجأ أفراد الحامية إلى دار الشيخ محمد حسن حيدر واستسلمت بعد ان خلفت (26) قتيلاً⁽⁷⁸⁾.

لقد وصلت أعداد المسلحين أكثر من (2000) مقاتلاً في الثالث عشر من مايس، وقطعت أسلاك ووسائل الاتصال بين مدينة الناصرية وسوق الشيوخ ، وسيطر المنتفضين على طرق المواصلات أيضاً ، واستمرت عشائر سوق الشيوخ بنجاحها العسكري ، واجبروا (300) شرطي في سوق الشيوخ على الاستسلام⁽⁷⁹⁾. ولم تجد الحامية الموجودة في قضاء سوق الشيوخ إزاء هذا الصمود الغريب من قبل العشائر بدءً من ترك مواقعها والالتجاء الى بساتين القصبه ودور معارفهم فيها، وهكذا سقطت سوق الشيوخ بأيدي رجال العشائر في الرابع عشر من مايس 1935 ، فاحرقوا مباني الحكومة ، كالمستشفى والمحكمة والسراي والبلدية ، وأضرموا النار في احد الأسواق ، وقاموا بقلع أعمدة البرق وقضبان السكة الحديدية ، كما عبثوا بالأسلاك البرقية والتلفونية⁽⁸⁰⁾. وبذلك تمت السيطرة الكاملة على سوق الشيوخ ونواحيه بما فيها مخافر الشرطة ومراكز النواحي بقيادة الشيخ ريسان الكاصد من ابرز الشخصيات في عشيرة حجام ، وفرهود الفندي شيخ حجام الجزيرة (الضفة اليسرى) الذي يتمتع بقوة السلاح ، وحاتم آل عجيل، وحموده

آل مزيعل و عنيد ياسر الجولان و خيون عيسى المحسن من آل حسن و عطشان دخيل آل بشارة و عبد الحسين آل عفريت من بني خيكان و حسين علي مختار من كرمة بني سعيد و عجيل آل تويلى من الحسينات⁽⁸¹⁾ ، فضلاً عن بعض شيوخ العشائر الأخرى⁽⁸²⁾ .

كما قامت القبائل المنتفضة بقطع سكك الحديد بين بغداد وبين البصرة ، و أغرقوا الطريق البري الذي يربط سوق الشيوخ بالناصرية وغيرها، بأن حفروا مجرى من نهر الفرات إلى الطريق⁽⁸³⁾ . وعند ذلك أصدرت الحكومة بياناً رسمياً جاء فيه " لقد قامت العشائر المحيطة بسوق الشيوخ ضد السلطة المحلية ، و حاصرت مخافر الشرطة ، و استولت على بعضها ، و أقدمت بعض العشائر في أطراف الناصرية على قطع المواصلات ، إلا ان الحركات الجوية، و مقاومة الشرطة ، و موقف الرؤساء الموالين ، حصرت التمرد في منطقة سوق الشيوخ"⁽⁸⁴⁾ .

و ذكرت بعض الوثائق الحكومية بان المقاتلين الذين شاركوا في الهجوم على الشرطة في سوق الشيوخ تزيد على (10) آلاف رجل ، كانوا مجهزين بحوالي (2000) بندقية ، و قد شاركت في ذلك الهجوم عشائر حجام و المطيريات و بني خيكان و بني سعيد و آل إسماعيل و آل شدود⁽⁸⁵⁾ .

لقد شعرت الحكومة بخطورة الأمر و بدأت بالهجوم الجوي فإزداد قصف الطائرات على الأهالي ، و أدى القصف إلى قتل المزيد من الأرواح و تدمير المحاصيل الزراعية و الثروة الحيوانية. و لم تستطع قوات الحكومة من إخضاع القبائل المنتفضة، رغم استخدام الطائرات في قصف مواقع المنتفضين ، مما أدى إلى زيادة الحماس لدى رجال العشائر ، و شجع هذا التحدي قيام بعض القبائل القاطنة في أطراف المنتفق بانتفاضة ثانية ضد الحكومة⁽⁸⁶⁾ ، و استولت على محطة القطار في اور ، إذ قامت عشائر آل إزيرج و الحسينات بحرق هذه المحطة ، و تخريب قضبان السكك الحديدية ، و غمرت الطريق الممتد بين المحطة و الناصرية بالمياه ، و قطع الاتصال بين الشرطة و الناصرية ، و غمرته بالمياه أيضاً⁽⁸⁷⁾ . و على اثر ذلك اتخذت الحكومة بعض التدابير لمنع انتشار الانتفاضة و انتشاراً واسعاً . فاضطرت الحكومة ان توعد إلى موظفيها بترحيل عوائلهم خارج المنطقة ، و لما اطلعت رئاسة أركان الجيش على الموقف في لواء المنتفق، أرسلت فوجين مع فصيل مدفعية إلى الناصرية عن طريق (كوت - الحي) بالسيارات ؛ نظراً لانقطاع الطريق بين أور - الناصرية بسبب فيضان نهر الفرات، فعلى اثر وصول هذه القوات تمكنت السلطات الحكومية بواسطة الطائرات من محاصرة المنتفضين في منطقة السوق ، و مساعدة بعض رؤساء العشائر الموالية لها⁽⁸⁸⁾ .

حاولت السلطات الحكومية الاستفادة من نفوذ شيوخ بعض العشائر الموالين للحكومة لكسب الوقت حتى وصول القوات الحكومية⁽⁸⁹⁾ ، و كان هنالك خلاف بين شيوخ عشائر الناصرية و سوق الشيوخ من جهة، و شيوخ الشرطة من جهة أخرى، مما دعا الحكومة الى الاستعانة بشيوخ الشرطة و الكرادي ، للتأثير على شيوخ سوق الشيوخ، لذا تم الاتصال بالشيخ خيون آل عبيد شيخ قبيلة العبودة في الشرطة و الشيخ صكبان آل علي شيخ قبيلة خفاجة و بعض الشيوخ المعارضين للانتفاضة، الذين كلفهم وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني ان ينصحوا المنتفضين قبل ان تصلهم قوات الحكومة ، و طلب منهم التفاوض مع شيوخ العشائر المنتفضة و الحفاظ على الأمن و النظام

وضرورة تسوية الخلاف مع السلطة⁽⁹⁰⁾، قبل وصول قوات الحكومة إلى المنتفق لتقوم بالتصدي لهم، وتخرب قراهم⁽⁹¹⁾.

في هذه الأثناء وصل وزير الداخلي وال دفاع الى الناصرية، حيث استدعى وزير الدفاع جعفر العسكري الشيوخ الموالين للحكومة، من الرؤساء ، فاستدعى الشيخ خيون العبيد وكلفه ان ينصح العشائر التي تقوم بالحركات بالخلود الى السكنية، فأجرى الشيخ خيون اتصالاته بقيادات الحركة من شيوخ العشائر . فقام باستدعاء الشيوخ كل من كاطع آل بطي وعجيل آل تويلي ومنشد آل حبيب، الذين اتفقوا على مهاجمة الناصرية واحتلالها ، فأوضح لهم الشيخ خيون ما حل بقصبة سوق الشيوخ من خراب ودمار فانه لا يصح ان يحل بالناصرية مثله وهي موضع عزهم، وتجنب إلحاق الضرر بها . كما أخبرهم الشيخ خيون بضرورة إطاعة أوامر الحكومة ، وطلب منهم ان يجتمعوا برؤساء عشائر الغراف خارج المدينة ليقرروا مايلزم ، فوافقوا على هذا الطلب، وعقد الاجتماع في دار الشيخ خضر المحسن احد رؤساء عشيرة خفاجة، وتجدد الاجتماع عند موحان الخير الله ، وقد حضره رؤساء الطوكية والشويلات وقراغول وبني زيد وآل إزيرج والحسينات وخفاجة ، واتفقوا على التفاوض مع الحكومة والمحافظة على دوائرها وعدم الإضرار بها⁽⁹²⁾.

ثم تجدد الاجتماع ثانيةً عند الشيخ موحان الخير الله شيخ الشويلات ، وحضره عدد من الشيوخ ، فلم يصلوا الى نتيجة ، وأسفر عن تمسك رؤساء سوق الشيوخ بمطالبهم التي تمثلت في تنفيذ مطالب الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء كافة، وتأخير قدوم القوات الحكومية، وحضور أحد الوزراء للمداولة، وبالمقابل يتعهد الشيوخ بحماية مدينة سوق الشيوخ⁽⁹³⁾. ومما يلاحظ من خلال ذلك أن بعض الشيوخ من الوسطاء أدركوا أن الحكومة لم تكن جادة في عملية التفاوض، وأنها تحاول كسب الوقت لحين وصول الإمدادات العسكرية ، لذلك صرح الشيخ خيون بأنه يبدي تعاطفه مع زعماء الانتفاضة ، وأنه اتفق معهم بأن تقدم مطالبهم للوزارة ويجب الاستجابة لها⁽⁹⁴⁾. يتبين من ذلك، الدور الكبير الذي لعبه شيوخ عشائر الشطرة في التوسط لدى الحكومة، فضلاً عن تهدئة الأوضاع في لواء المنتفق.

ونتيجةً لهذا الموقف الخطير أرسل ياسين الهاشمي وزير الدفاع جعفر العسكري للتفاوض مع المنتفضين لتسوية الخلاف وحقن الدماء ، وفي الوقت نفسه بدأت السلطة بتعزيز قواتها للهجوم على سوق الشيوخ ، فقد وصلت قوات الفوج الرابع يصحبها وزير الدفاع والمفتش البريطاني في وزارة الداخلية ، عندما لجأت إلى تنفيذ سياسة أخرى من خلال التفريق بين رؤساء الانتفاضة، وكان هدفهم في بادئ الأمر مفاوضة بعض الرؤساء كالشيخ خيون آل عبيد وكاطع آل بطي من اجل استمالتهم خوفا من اشتراكهم بالانتفاضة ، وطلب منهم بذل كل ما وسعهم لتهدئة القبائل المنتفضة ، عندها استدعى وزير الدفاع جعفر العسكري شيوخ عشائر الناصرية المنتفضين (كااطع آل بطي ومنشد آل حبيب وعجيل آل تويلي) إلى سراي الحكومة في الناصرية، إلا أنهم امتنعوا من الذهاب اليه في بادئ الأمر ثم اجتمعوا للمرة الثانية ، فجاءوا برفقة الشيخ خيون آل عبيد وموحن الخير الله ، بعد أن أخذ لهما الأمان (الحظ والبخت) من الحكومة، وعقد معهم اجتماعاً وسألهم الوزير عن أسباب حركتهم ، وما هي مطالبهم ، فأجابوه ان لنا ميثاق يجب ان ينفذ ، وفي هذا الاجتماع طالب هؤلاء الرؤساء بتنفيذ مواد الميثاق، وبأن الوزير ان حكومته

مستعدة لمفاوضة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء بشأن الميثاق . واتفق الطرفان على ان يصدر الوزير بياناً بذلك ، وان توقف الحكومة حشد الجيش لكي تحافظ العشائر على الهدوء والسكينة. واصر وزير الدفاع في 16 ايار 1935 بياناً رسمياً إلى القبائل المنتفضة في لواء المنتفق ، وقد عهد فيه إلى إعطاء العشائر هدنة والمحافظة على الهدوء ، والأمن لحين إجراء المفاوضات بين الحكومة والشيخ محمد حسين كاشف الغطاء عن المطالب ، وانه أمر القوات العسكرية بإيقاف حركاتها⁽⁹⁵⁾.

فبعد ان سمع رؤساء القبائل المنتفضة بيان وزير الدفاع ، بعثوا كتاباً إلى الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ، اخبروه بما دار في اجتماعهم بوزير الدفاع وبلزومهم المحافظة على الهدوء والسكينة وعدم الإخلال بالأمن إلى ان تجري المفاوضات بينه وبين الحكومة، ورجوه ان يبين رأيه بشأن إيقاف العمليات العسكرية ، كما ذكر الكتاب انه إذا لم تلب الحكومة رغباتهم على يده ، فإنهم سوف يواصلون انتفاضتهم ومطالبتهم بحقوقهم التي ذكرت في الميثاق، وطلبوا منه ان يفاوض الحكومة لحقن الدماء ، وقد وقع على تلك الرسالة كل من كاطع آل بطي رئيس عشيرة آل إزيرج والشيخ منشد آل حبيب رئيس عشائر آل غزي وعجيل آل تويلي رئيس عشائر الحسينات⁽⁹⁶⁾.

وبدأت السلطات الحكومية التفاوض مع الشيخ كاشف الغطاء عن طريق البرقيات والأسلاك الخاصة بالجيش ، وتحت ظل هذه الأحداث تدخل الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، فأرسل برسائله إلى معتمده في الناصرية الشيخ عبدالحسين آل مطر برقية قال فيها: " مشغولون بالإصلاح، يلزم السعي لمنع المضاربة ، سيأتيكم تعريفاً ، حفظ الأمن واجب"⁽⁹⁷⁾.

بعد هذا الإعلان قامت الحكومة بإصلاح سكة الحديد التي خربت أثناء الحركات، وأعدت فتح طرق المواصلات وإصلاح خطوط الهاتف بين بغداد والناصرية، وعودة أفراد الشرطة لمباشرة أعمالهم في مخافر منطقة الحمار⁽⁹⁸⁾.

كما بعث الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء في الوقت نفسه برقية إلى الوزارة الهاشمية ذكر فيها ورود البرقيات من شيوخ الناصرية إليه طالبين فيها إرشادهم للخلود إلى السكينة وطلب منهم الهدوء . طالب فيها الوزارة ، ضرورة الإسراع بمفاوضة العشائر لتحقيق الإصلاح وحقن الدماء ، حسبما جاء في بيان وزير الدفاع لرؤساء عشائر المنتفق وعليهم ان ينتظروا ما نترقبه من وقوع ما يعدون به من المفاوضات . كما وجه كاشف الغطاء نداء إلى القبائل المنتفضة، ويدعوها للرجوع إلى الإصلاح والحيلولة دون ما يؤدي إلى إراقة الدماء ، ومنعهم من تخريب خطوط الهاتف وقطع طرق المواصلات والطرق العامة، وقد خص الشيوخ منشد الحبيب وعجيل آل تويلي وكاطع آل بطي ، وابلغهم بأنه لا يرغب في أية حركة تعكر صفو الأمن والسلام ، والخلود إلى السكينة وعليهم انتظار نتيجة المفاوضات مع الحكومة ، وتم طباعة عدة نسخ من هذا الكتاب ووزعته الحكومة على العشائر بواسطة الطائرات⁽⁹⁹⁾.

الأمر الذي حدا برؤساء العشائر كل من عجيل آل تويلي شيخ الحسينات وكاطع آل بطي شيخ آل إزيرج ومنشد آل حبيب شيخ آل غزي بالحضور إلى الناصرية وتقديم الولاء للحكومة يوم 20 ايار 1935⁽¹⁰⁰⁾ . وعند ذلك أجبرت الحكومة بعض الرؤساء المنتفضين على إعلان طاعتهم

للحكومة ، وباشروا بأنفسهم أصلاح طرق المواصلات التي خربوها⁽¹⁰¹⁾. ويبدو ان هؤلاء الشيوخ انخرطوا الى جانب السلطات الحكومية دون الاتفاق مع شيوخ عشائر سوق الشيوخ .
إزاء تلك الأحداث شعرت عشائر سوق الشيوخ بالاستياء الشديد من قيام رؤساء الغزي والحسينات وآل إزيرج بتقديم الطاعة للحكومة، وعدت ذلك خيانة لها فتراجعت عن مهاجمة الناصرية بعد قرار بعض رفقائهم تقديم الطاعة للحكومة⁽¹⁰²⁾.

ورأت الحكومة ضرورة إصدار الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء كتاباً إلى معتمده في الناصرية ، يساعد على إيقاف رؤساء العشائر لحركاتهم ، فكلف ياسين الهاشمي متصرف لواء كربلاء صالح جبر ان يذهب إلى مدينة النجف لمواجهة الشيخ ، واستحصل كتاب منه إلى معتمده في الناصرية يحث فيه العشائر على إيقاف حركاتها ، فسافر صالح جبر إلى النجف واتصل بكاشف الغطاء في داره وبيّن له ضرورة تدخله لإنقاذ الموقف ، وانه مكلف من رئيس الوزراء بذلك ، فوافق الشيخ على هذا الطلب وسلم المتصرف كتاباً موجهاً إلى معتمده في الناصرية الشيخ عبدالحسين آل مطر يطلب فيه من العشائر المنتفضة إيقاف حركاتها والانتظار لنتيجة المفاوضات بينه وبين الحكومة حول الاصلاح . وارتاحت الحكومة لهذا الكتاب ونشرته على صورة منشورات القيت على المناطق المنتفضة بواسطة الطائرات ليتم القصد من أخذه ، كما استحسّن ياسين الهاشمي هذا الكتاب فوجه في 22 مايس 1935 إلى الشيخ كاشف الغطاء كتاباً شكره فيه على إرشاداته للشيوخ المتضمنة لزوم الخلود إلى السكنية⁽¹⁰³⁾ . ووعد الشيخ باجتناب الأعمال العسكرية وإنهاء الأمر سلماً في الناصرية ، وقد أثنى ياسين الهاشمي على دعوة الشيخ، وتمنى فيها ان يقدر رؤساء العشائر نوايا الحكومة الحسنة في سبيل إعلاء شأن الدين الإسلامي . وختم رسالته متمنيا ازدهار عهد المودة والإخاء بين المسلمين جمعيعهم⁽¹⁰⁴⁾ . وقد اتفق مع ممثل المنتفضين الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء على توقف تحشيد الجيش في الناصرية مقابل إعادة الأسرى وأفراد الشرطة مع أسلحتهم⁽¹⁰⁵⁾ .

لقد استجاب شيوخ العشائر لدعوة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ، فأوقفوا حركاتهم انتظاراً لنتيجة المفاوضات بين الحكومة والشيخ كاشف الغطاء حول مواد الميثاق . كما ان الحكومة أرادت من خلال المفاوضات التي قامت بها استغلال الوقت من اجل تهيئة استعداداتها العسكرية لمواجهة هذه الانتفاضة التي أسقطت هيبتها في جنوبي العراق ، فبعد أن أكملت قوات الحكومة استعدادها أعلنت رفضها التفاوض مع الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء حول مطالب العشائر، وشرعت بقصف مراكز تجمع رؤساء الانتفاضة، وبذلك لم يف ياسين الهاشمي بالتزاماته مع الشيخ كاشف الغطاء بإجراء المفاوضات معه حول مواد الميثاق، فاستغل إلقاء العشائر سلاحها وركونها إلى الهدوء والسكينة ، فاتبع القوة والقسوة المفرطة في القضاء على العشائر المنتفضة⁽¹⁰⁶⁾ .

كما بادر شيوخ المنتفق الذين تربطهم علاقة قوية بالسلطات الحكومية كل من خيون آل عبيد وصكبان آل علي وموحان آل خير الله إلى مساعدة الحكومة والعمل على عودة الأمن والنظام في سوق الشيوخ في محاولة لتهدئة الأوضاع ، فتوجهوا نحو المدينة واستقروا في دار الشيخ محمد حسن حيدر، وفي اليوم التالي توجهوا إلى الشيخ ريسان الكاصد الذي بقي في عدااء مع الحكومة،

وطلبوا منه إلقاء السلاح حقناً للدماء، والتفاوض مع الحكومة، والسماح للموظفين بالعودة لدوائهم، وبالمقابل تم إعطاه العفو ولجميع المشتركين معه إلا أنه رفض ذلك واستمر في عدائه للحكومة، فردّ الحاج فرهود الفندي على الوفد أن لدى الثائرين ميثاقاً يجب أن ينفذ أولاً ، لتعاد السيوف إلى أغمادها ففشل الوفد وعاد إلى الناصرية ، ثم استدعي الشيخ محمد حسن حيدر إلى مركز لواء الناصرية وكلف بالوساطة مجدداً ، فعاد إلى سوق الشيوخ واجتمع برؤساء الإنتفاضة ، وكاد ان يقنعهم بترك السلاح لو لم تخذله عناصر الفوضى فاخفق للمرة الثانية . كما اخفق الشيخ حسن بدر الرميض في وساطته أيضاً⁽¹⁰⁷⁾.

ونتيجة لتأزم الوضع في سوق الشيوخ غادر بغداد وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني يوم 25 مايس 1935 متوجهاً إلى لواء المنتفق، للإشراف على التدابير المتخذة لمنع ما تبقى من الحركات العشائرية في سوق الشيوخ والقضاء على أي تحدي قبلي ضد الحكومة ، وعلى اثر وصوله إلى الناصرية قدم اليه كل من الشيخ خيون آل عبيد والشيخ صكبان آل علي وموحد آل خير الله والسيد عبد المهدي المنتفقي ومحمد الحاج شلال ، الذين ابدوا استعدادهم لمساعدة الحكومة لإنهاء الانتفاضة وإعادة هيبه الحكومة⁽¹⁰⁸⁾ . فوافق الوزير رشيد عالي على قيام هؤلاء بدور الوساطة . وطلبوا من الوزير ان يمنح المنتفضين فرصة أخرى لتقديم دخالتهم على الحكومة وإصدار العفو عنهم فوافق على اقتراحهم القاضي بإعفاء القائمين بالانتفاضة من الغرامات على ان لا تشمل تلك الإعفاءات قادة الانتفاضة كل من ريسان الكاصد ومزهر الكاصد وفرهود الفندي⁽¹⁰⁹⁾ . لذا وجد هؤلاء الشيوخ صعوبة في البقاء في مركز سوق الشيوخ، فبادروا بنقل عوائلهم وممتلكاتهم إلى أطرافها خشية من بطش الحكومة⁽¹¹⁰⁾.

ففي الوقت الذي كانت المفاوضات مستمرة بين الطرفين لإنهاء الانتفاضة في سوق الشيوخ⁽¹¹¹⁾، صدرت إرادة ملكية في 25 مايس 1935 ، بإعلان الأحكام العرفية في لواء المنتفق، وكلفت الحكومة وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني الإشراف على العمليات العسكرية التي يقودها اللواء بكر صدقي للقضاء على العشائر المنتفضة⁽¹¹²⁾.

وكانت قد تجمعت في مركز الناصرية أربعة أفواج للقضاء على هذه الانتفاضة العشائرية، فعندما أرادت القوات الحكومية الدخول لمدينة سوق الشيوخ واجهت صعوبة كبيرة، ولما تبين ذلك للقبايل المنتفضة قاموا بهجوم مباغت ففتحوا ثغرات متعددة في نهر الفرات واغرقوا المنطقة المحيطة بسوق الشيوخ ، بحيث أصبح الوصول إليهم متعزراً⁽¹¹³⁾.

ومع وصول الفوج الثامن بقيادة حسن فهمي الى منطقة الحمار، بدأت تحركات وفعاليات العشائر بالضعف، وأعلن إعادة سلطة الحكومة في 25 مايس 1935. وإزاء تفاقم الأوضاع وضغط الجيش، بدأ رؤساء العشائر تقديم الولاء والطاعة للحكومة، وبالأخص عشائر الشواليش والعساكرة وآل شدود وآل محينة وكوت الجارالله والمطيرات والنواشي ، وتلاههم بنو أسد في الجبايش ، وفي نهاية مايس قدم الشيخ حموده آل مزيعل رئيس آل جسن وبعض رؤساء حجام و(17) رئيساً من عشائر سوق الشيوخ الولاء للحكومة⁽¹¹⁴⁾.

لم يبق بيد المنتفضين سوى ناحية الكرمة ومركز القضاء ، وعلى الرغم من حالة القصف الجوي والنهري الشديدة ، إلا انهم اقسما ان لا يتهاونوا ولا يقدموا طاعتهم إلى الحكومة حتى لو

كلفهم ذلك حياتهم. فقد قامت عشائر حجام وبني خيكان بنقل عوائلهم وبعض ممتلكاتهم إلى مناطق الخميسية وتل اللحم وعادوا ليواجهوا قوات الحكومة من جديد⁽¹¹⁵⁾. الأمر الذي كان يجعل وصول قطعات الجيش البرية متعزراً لعدم وجود قوة نهريّة خاصة للعمل في تلك المناطق أو في الأهوار ، مما اضطر السلطة نقل القوات المخصصة لقمع انتفاضة عشائر سوق الشيوخ ، بوسائل النقل النهريّة المحليّة ، إذ استخدمت أربع بواخر كبيرة ثلاثة منها عائدة إلى شركة بيت الوكيل والخضير وهي (قادري و إحسان واحمدي) والرابعة هي الباخرة (يومنا) العائدة إلى ميناء البصرة مع خمس بواخر صغيرة تعود إلى الشركات الأهلية مع عدد من الزوارق الصغيرة ، كما تقدمت قوات الجيش الى سوق الشيوخ بقوة من الصحراء من منطقة تل اللحم والخميسية وهور الحمار والجبايش ثم سوق الشيوخ وقوة الناصرية النهريّة التي استعادة ضفتي نهر الفرات في تلك المنطقة، فقد قامت هذه القوة النهريّة المرتجلة تعاونها الطائرات بالدور الفعال في قمع هذه الانتفاضة⁽¹¹⁶⁾.

فعلى اثر ذلك اقترح وزير الداخلية على قائد القوات المرابطة اللواء بكر صدقي أن يتقدم بالجيش فوراً، فلم يوافق على ذلك الاقتراح . كما لم تقره هيئة الأركان ، ولما لم يقتنع وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني بهذا الرفض طلب بكر صدقي حضور رئيس أركان الجيش طه الهاشمي ومعه هيئة الأركان لدراسة الحالة عن كثب، فحضروا جميعاً من بغداد للناصرية ودرسوا الوضع العسكري ، فاجمعوا على استحالة القيام بأية حركة عسكرية واقترحوا تأجيل ذلك إلى ان يحل الصيف أي بعد ثلاثة أشهر تقريباً اي تبقى الحالة شهر (حزيران - تموز - آب) حتى تتبخر المياه وتجف الطرق ، لكن وزير الداخلية استنهض همة القائد بكر صدقي ليسوق الجيش نهراً مهما كلف الأمر . علماً ان المسافة بين الناصرية وسوق الشيوخ 30 كيلو متر ، عند ذلك أذعن بكر صدقي واطهر جرأة مثالية في المغامرة ، وبينما يتجهز الجيش اتصل وزير الداخلية برؤساء القبائل على ضفتي نهر الفرات وحثهم على معاونة الجيش في عبوره . كما أغدق عليهم الأموال والهبات . وهكذا سيق الفوج الرابع بالسفن الشراعية في يوم 1 حزيران 1935 فقطع مسافة 15 كيلو متر فقط دون ان يجد أي مقاومة، وتابع الجيش سيره في اليوم الثاني ، ولما وصلت طلائعه قرب نهر (الفضلية) وجد ان العشائر أحاطت به من جميع الجهات ، تحاول ان تعترض تقدمه . لذلك طلبت الحكومة من رؤساء عشائر الغراف وهم الشيخ خيون آل عبيد وصكبان آل علي وموحان آل خير الله وحسن البدر آل رمييض وشيوخ عشائر بني ركاب، للتدخل بين الطرفين، فجاء هؤلاء وتوسطوا بينهم حقناً للدماء ولتهدئة الأوضاع، والحفاظ على الأمن والنظام، والحوول دون نشوب القتال، وفعلاً تمكنوا من ذلك⁽¹¹⁷⁾.

كان تقديم اللواء من عشائر أخرى قد أدى إلى تضيق الخناق على المنتفضين . وكان آخر حصن قد قاوم حتى النهاية هو ناحيتي العكيكة والكرمة ، إذ تمت السيطرة عليه . وفي نهاية المطاف تمكنت القوات الحكومية من دخول سوق الشيوخ وإحكام السيطرة عليها في 2 حزيران 1935 دون إطلاق رصاصة واحدة ، وقتل القبائل سلاحها ، وعندما علم بعض شيوخ القبائل القائمة على ضفتي نهر الفرات اجتمعوا برؤساء الانتفاضة في دار الشيخ محمد حسن حيدر واطلعوا على رغبة الوزير في العفو عن القائمين بالحركة عدا الرؤساء الثلاثة (ريسان الكاصد

وأخيه مزهر الكاصد وفرهود الفندي) رحبوا بهذا الحل ، وذهب 25 رئيساً من سوق الشيوخ إلى الناصرية فغفا عنهم⁽¹¹⁸⁾. ويبدو ان الرؤساء الثلاثة كانوا يرفضون التفاوض مع الحكومة . وبلغت مجموع الطلعات الجوية التي قام بها سلاح الجو الملكي العراقي بـ (700) ساعة طيران فوق المناطق المنتفضة ، إذ أُلقت حوالي 5678 قنبلة ووسيلة حارقة⁽¹¹⁹⁾. وعلى اثر ذلك إعلان الأحكام العرفية في منطقة سوق الشيوخ شكلت محكمة عسكرية ، من أجل إصدار الحكم على المشتركين في الانتفاضة لأكثر من 150 شخصاً⁽¹²⁰⁾، بينهم عدد من المسؤولين الحكوميين الذين كانت لهم صلة مباشرة بالانتفاضة ، وقدم (119) من رجال العشائر للمحاكم العسكرية ، إذ صدر حكم الإعدام على (63) شخصاً، وحكم على (9) منهم بالإعدام ، وأبدل في حق (54) شخصاً بالأشغال الشاقة المؤبدة. أما الباقون فاصدر المجلس أحكاماً بمدد مختلفة تتراوح من ثلاث سنوات إلى الأشغال الشاقة المؤبدة إلى الحكم بالغرامة والجلد ومصادرة الأملاك⁽¹²¹⁾.

وبعد سيطرتها على الوضع أرسلت قوة عسكرية إلى قرية الأخوين ريسان ومزهر، الذين انسحبوا إلى الاهوار في رعاية الشيخ بدر الرميض على اثر دخول قوات الجيش سوق الشيوخ فخربت منازلهم وأراضيهم، فضلاً عن قرية الشيخ فرهود الفندي الذي أحرق مضيفه وخربت أراضيه الزراعية ، متخذة منها مخفراً للشرطة⁽¹²²⁾. وبذلك أعلنت السلطات الحكومية عن القيام بحملة تأديبية ضد العشائر التي قامت بالانتفاضة مع فرض الغرامات المالية ، حتى وصل الأمر بماجد مصطفى متصرف لواء المنتفق ان يقوم بإعداد قوائم بأسماء العشائر ، وعدد البنادق التي تمتلكها من اجل فرض الغرامات عليها وهي حسب الجدول التالي⁽¹²³⁾ :

جدول رقم (4)

الغرامات المفروضة على عشائر سوق الشيوخ من قبل الحكومة عام 1935

اسم العشيرة	عدد البنادق	الغرامات بالدينار	المستحصل من الغرامات	
			البنادق	الأموال المستحصلة
حجام	200	150	102	16
بني خيكان وآل شميمس	203	152	192	171
النواشي	102	140	62	—
العساكرة	90	125	43	—
الحماحمة	15	30	15	30
المطيرات	20	30	20	10
الشواليش	30	30	29	—
الكوت	20	30	20	10
الدجين	8	8	8	8
الثامرية	10	15	10	15
الكوام	10	15	10	—

30	23	30	30	الحساوية
—	5	30	30	خفاجة
—	3	35	35	الشدود حاج محمد وحاج سلمان
—	—	25	25	الشدود حاج فيصل وحاج حسن
—	15	15	15	الزويدات
—	11	30	30	الشديد
—	10	30	30	العبيد
—	12	25	25	الجماملة
—	10	10	10	الحربية
205	211	217	214	آل حسن
—	25	40	40	آبو خليفة
81	29	30	30	آل زياد
—	—	—	100	آل جويبر
—	41	—	100	بني سعيد – السوق
—	10	65	60	نايف الخزعل
				عشائر الجبايش
151	151	151	151	بني اسد
28	28	58	28	الفريج
25	25	25	25	بني حطيظ
25	35	25	35	آبو شامة
9	9	9	9	الدبات
12	12	12	12	آبو عايش
60	60	60	60	العميرة
56	56	56	56	آل احول
30	30	30	30	الفهود
15	15	15	15	المجره
16	16	16	16	آل اسماعيل
44	44	44	44	بني مشرف
5	5	5	5	آل فرطوس
20	20	20	20	عبود الواجد
—	—	30	30	بهلول من عشيرة الجواريين الرحالة

وقد أكدت جريدة البلاد هذه الإجراءات التي اتخذتها حكومة ياسين الهاشمي ضد انتفاضة سوق الشيوخ بان القوات الحكومية بدأت حملتها تلك في 4 حزيران 1935 ، وقامت باستعادة كافة الأسلحة التي استولت عليها العشائر والعائدة أصلاً للشرطة من عشيرة حجام والمطيرات وقبائل الجبايش وآل غزي وجردهم من الأسلحة التي كانت بحوزتهم ، إذ تم مصادرة حوالي (1827) بندقية واستحصل (590) ديناراً من قبائل سوق الشيوخ و(945) ديناراً من قبائل الجبايش⁽¹²⁴⁾.

فبعد صدور الإرادة الملكية في 12 حزيران 1935 في عهد وزارة ياسين الهاشمي الثانية بتنفيذ قانون الدفاع الوطني رقم 9 لسنة 1934⁽¹²⁵⁾ ، الذي ينص على فرض الخدمة العسكرية الإلزامية وإعلان الأحكام العرفية عام 1935. وذلك بعد أن أخفقت مساعي رؤساء العشائر من خلال العرائض التي وقعتها عدد منهم إلى الملك غازي ، لإقناع الحكومة بالرجوع عن القانون أو إعفاء أبناء العشائر من تأدية الخدمة العسكرية⁽¹²⁶⁾.

كما أرسل وزير الداخلية كتاباً إلى متصرف المنتفق ماجد مصطفى يطلب منه التالي⁽¹²⁷⁾:

1. اشغال دور رؤساء العشائر المتمردة وتأسيس مخافر مؤقتة فيها .
 2. هدم القلاع الموجودة عند العشائر .
 3. قطع النخيل وهدم القلاع والمقاتل من كافة أنحاء اللواء .
 4. فرض غرامات على العشائر المتمردة .
 5. توقيف جميع الأشخاص الساكنين في المدن والقصبات سواء أكانوا من الموظفين أو الأهليين الذين لهم علاقة بالانتفاضة أو المحرضين عليها وسوقهم إلى المجلس العرفي العسكري لمحاكمتهم .
 6. تجريد عشيرة الحميدات من السلاح.
 7. تجريد عشيرة حجام وبنو خيكان وآل شدود
 8. اعطاء التأمينات إلى العشائر آل ازيرج والحسينات .
- وبفعل هذه الإجراءات سلم كل من ريسان الكاصد ومزهر الكاصد وفرهود الفندي أنفسهم إلى السلطات في مدينة الناصرية وذلك في آب عام 1935⁽¹²⁸⁾ ، وعرضوا دخالتهم على الحكومة وأعفى عنهم وزير الداخلية⁽¹²⁹⁾ ، التي أبعدهم إلى الرمادي لمدة ثلاثة عشر شهراً، ثم أعيدهم إلى ديارهم بعد اطمئنان الحكومة لهم وتعهدهم بإطاعة الأخيرة⁽¹³⁰⁾ . ومثل استسلام هؤلاء الشيوخ نهاية لانتفاضة سوق الشيوخ .

أما بالنسبة إلى إجراءات الحكومة ضد العشائر الأخرى وأفرادها فقد كانت قاسية جداً ، إذ بادرت إلى سجن العديد من أبناء سوق الشيوخ، فضلاً عن الغرامات المالية⁽¹³¹⁾ . ويتبين من هذا أن الحكومة أرادت أن تظهر قوتها وتأكيد هيبتها في لواء المنتفق ، خشية حدوث أمر مماثل في الأيام اللاحقة.

وبعد القضاء على الانتفاضة في سوق الشيوخ بالقوة العسكرية من قبل حكومة ياسين الهاشمي وافق مجلس الوزراء في الأخير على إلغاء الأحكام العرفية في منطقة سوق الشيوخ والمناطق المجاورة لها في 25 تموز 1935⁽¹³²⁾.

ونظراً للانتقادات المتتالية التي وجهها إليها عدد من كبار أعضاء مجلس النواب حول سياسة القمع التي اتبعتها الحكومة في سوق الشيوخ , أعلنت الحكومة في 7 أيلول 1935 العفو العام عن كافة المشتركين في الانتفاضات التي قامت في البلاد , كما شكك النواب بالأحكام العسكرية الصادرة من المجلس العرفي العسكري ضد العشائر في سوق الشيوخ⁽¹³³⁾ .

وهنا بدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين الحكومة ورجال العشائر الشيعية، تلتها إعادة تنظيم جذري للجهاز الإداري في الأولوية بضمها تشكيل قسم جديد لشؤون العشائر ، الذي سمح للحكومة ان تشرف عن قرب على المناطق العشائرية، منجزة بذلك إخضاعاً للعشائر الشيعية من الناحيتين العسكرية والسياسية⁽¹³⁴⁾ .

ثالثاً : أسباب فشل الانتفاضة :

- 1- الأسلوب الذي استخدمته الحكومة من خلال وساطة بعض الشيوخ المؤثرين في لواء المنتفق، نتيجة لتأثيراتهم الاجتماعية التي يتمتع بها هؤلاء الشيوخ⁽¹³⁵⁾ .
- 2- سياسة المماطلة والتسويق التي اتبعتها الحكومة من خلال مفاوضاتها مع قادة الانتفاضة ، عندما لجأت إلى تنفيذ سياسة أخرى من خلال التفريق بين رؤساء الانتفاضة ، فضلاً عن أوامر العفو الخاص لبعض شيوخ العشائر وعدم شمول الآخرين بهذا العفو⁽¹³⁶⁾ .
- 3- ان بعض العشائر كانت تقف إلى جانب الحكومة ، مما افسد روح التأييد الشعبي الواسع لهذه الانتفاضة في لواء المنتفق ، خاصة بعدما حصلت أعمال النهب والسلب وحرق الأسواق التي قامت بها العشائر المنتفضة ، قد افرز واقع مضاد لهذه الانتفاضة داخل سوق الشيوخ⁽¹³⁷⁾ .
- 4- حالة الانقسام التي وقعت بين قادة الانتفاضة بعد ان وزعت الحكومة آلاف النسخ من منشورات الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء , وهو يدعوهم إلى إلقاء السلاح والخلود إلى السكينة ريثما تنتهي المفاوضات مع الحكومة , الأمر الذي جعل بعض العشائر تتراجع عن فكرة الاستمرار في الانتفاضة , وفي الوقت الكافي لاستكمال استعداداتها العسكرية لضرب الثوار⁽¹³⁸⁾ .
- 5- استخدام القوة العسكرية المفرطة تجاه الانتفاضة وقادتها ، وبث حالة الرعب بين صفوف المنتفضين ، فضلاً عن تطور الجيش العراقي من حيث التسليح والتدريب والانضباط⁽¹³⁹⁾ .
- 6- ان انتفاضة سوق الشيوخ عام 1935 كانت عشوائية غير منظمة وتفتقر للتنسيق مع بقية الفصائل العشائرية المسلحة الأخرى .

خاتمة البحث:

1. ان هذه الانتفاضة غلب عليها الطابع العشائري نظراً لكثرة الذين اشتركوا فيها هم من شيوخ العشائر وتابعيهم .
2. ان انتفاضة سوق الشيوخ لم تكن سهلة القمع , كما هو الحال بالنسبة لحركات الفرات الأوسط الأخرى ؛ نظراً للشراسة والتحدي التي قام بها المنتفضين ضد حكومة ياسين الهاشمي. على الرغم من جهود القادة السياسيين والعسكريين كوزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني ووزير الدفاع جعفر العسكري ومعاون رئيس أركان الجيش العراقي اللواء بكر صدقي الذين ساهموا بشكل واضح وفعال بعدم وصول شرارة هذه الانتفاضة إلى بقية أجزاء لواء المنتفق .
3. أفرزت هذه الانتفاضة وغيرها من الانتفاضات التي حصلت في العراق في تلك المرحلة التاريخية ظهور شخصيات عسكرية إلى الواجهة كشخصي اللواء بكر صدقي من خلال الدور العسكري والقيادي المهم الذي أداه ، حتى انه رقي إلى رتبة فريق تمييزاً لدوره في القضاء على هذه الانتفاضة ، بل وأصبح محط إعجاب بعض الشخصيات السياسية .
4. توجيه الانتقادات الحادة من جانب مجلسي النواب والأعيان إلى حكومة ياسين الهاشمي وبعض رموز أقطابها ، لأن المطالب التي طالب بها المنتفضين كانت عادلة ويستحقون الحصول عليها لأنها وردت في القانون الأساسي العراقي . فضلاً عن توجيه الاتهامات لها بعدم اهتمامها بشريحة واسعة كشريحة الفلاحين لما أصابهم من تدهور لأحوالهم الاجتماعية والاقتصادية ، نتيجة للنظم والأعراف المتبعة في تلك المرحلة التاريخية .
5. ان هذه الانتفاضة لم تكن سهلة القمع لانها اندلعت في منطقة تغمرها المياه وفي الاهوار وبالتالي صعوبة وصول القوات الحكومية الى تلك المناطق .
6. أعطت تلك الانتفاضة لسوق الشيوخ وعشائرها روح التحدي والمواجهة ضد كل ماهو باطل .
7. اتضح لرجالات سوق الشيوخ ان الحكومة غير جادة في تنفيذ وعودها وعهودها مع المنتفضين .
8. كما اتضح لدى الحكومة بان العشائر ومواجهتها مسألة في غاية الصعوبة خاصة إذا كان النظام السياسي الحاكم ضعيفاً .

هوامش البحث :

(1) د.ك. و، الوحدة الوثائقية : ملفات البلاط الملكي ، تسلسل الملف 311/3780 ، موضوع الملف : البرقيات المرسله الى فيصل الاول ، افتتحت بتاريخ 1921/4/12 وأغلقت بتاريخ 1921/11/13 ، و22 ، ص29.

(2) عبد الرزاق الحسني ، تأريخ الوزارات العراقية ، ج1 ، بيروت ، 1978 ، ص105.

- (3) علي الوردي، لمحات اجتماعية في تاريخ العراق الحديث ، ج5 ، القسم الأول، بغداد ، 2005، ص140؛ رياض صالح الجعفري، حسين الشرباف سيرة وذكريات، بغداد، 1999 ، ص ص143- 144 .
- (4) مؤيد شاكر كاظم، مؤتمر المصيفي الثاني 1922. جريدة الناصرية، العدد 58، الأحد 11 ربيع الأول 1422هـ، 3 حزيران 2001م .
- (5) سموا بهذا الاسم لموافقته على فكرة إحقاق البصرة بمحمية عدن التي طرحت في مؤتمر سوق الشيوخ من قبل المستشار بيتس . ينظر: رياض صالح الجعفري، المصدر السابق، ص 144 .
- (6) مؤيد شاكر كاظم الطائي، السيد عبد المهدي المنتفقي ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير منشورة، قدمت الى كلية التربية (إبن رشد)، جامعة بغداد، 2000 ، ص 23 .
- (7) عبد الامير هادي العكام ، الحركة الوطنية في العراق 1921-1932 ، النجف الأشرف ، 1975 ، ص177 .
- (8) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية: ملفات وزارة الداخلية ، موضوع الملف :ملفة الانتخابات في لواء المنتفك ، / S/1/4 / تسلسل الملف 32050/2623 ، افتتحت بتاريخ 1923/6/5 وأغلقت بتاريخ 1932/12/8 ، و7 ، ص24.
- (9) فاطمة فالح جاسم الخفاجي ، دور نواب لواء المنتفك في مجلس النواب العراقي 1925 - 1945، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار ، 2009، ص29 .
- (10) محمد مظفر الادهمي، المجلس التأسيسي العراقي- دراسة وثائقية في التاريخ السياسي لمقدمات وانتخابات ومناقشات أول مؤسسة تشريعية في العراق، ط2، ج2، بغداد، 1989، ص117 .
- (11) رقية حميد حسن البرزنجي ، سالم الخيون ودوره الاجتماعي والسياسي حتى عام 1954، رسالة ماجستير قدمت الى الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، 2013، ص190.
- (12) شيماء طالب عبدالله المكصوي ، لواء المنتفك . دراسة تاريخية سياسية 1921-1939، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت للجامعة المستنصرية - كلية التربية، 1998، ص38.
- (13) المصدر نفسه، ص ص40-41.
- (14) ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث من سنة 1900-1950 ، ترجمة سليم طه التكريتي ، ج2، بغداد ، 1988 ، ص245.
- (15) عبد الله الجوراني، دراسة وثائقية في تاريخ المنتفك الوطني ، ط1، بغداد، 2008، ص ص97- 100.
- (16) السركلة (السركال) هو بمنزلة مراقب زراعي ، أو وكيل لصاحب الأرض ، تكون حصته سدس الغلة أو عشرها من نصيب الطرفين ، في بعض المناطق يمنح قطعة من الأرض تسمى "الطليعة" يزرعها الفلاحون وتعطى البنور من أصحاب الأرض. ومصطلح "السركال" جاء

- من كلمتي "سه ر" و "كار" المستخدمتين في اللغتين الفارسية والكردية وهما تعنيان حرفيا رأس العمل . والسراكيل في الأصل زعماء الفروع العشائرية على الأغلب ، لاسيما عندما يكون صاحب الأرض من سكان المدن . للمزيد من التفصيل ينظر : احمد فهمي ، تقرير حول العراق ، بغداد ، 1926 ، ص ص 58-59 ، 72 ، 78-80 ، 130 .
- (17) سعاد خيري ، من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق 1920-1958 ، ج 1 ، بغداد ، 1974 ، ص 62 .
- (18) حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة الاحزاب العراقية ، بغداد ، 2007 ، ص 224 .
- (19) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية: ملفات البلاط الملكي ، تسلسل الملف 311/1117 ، رقم الملف 3/6/د ، موضوع الملف: التمرد والغارات ، افتتحت بتاريخ 1935/4/6 وأغلقت بتاريخ 1935/5/15 ، و 16 ، ص 26 ، 27 .
- (20) إيناس جبار سعيد الحسيناوي ، سوق الشيوخ 1915 – 1958 ، دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت الى كلية الآداب – جامعة ذي قار ، 2013 ، ص 127 .
- (21) فاضل جميل ، دليل لواء المنتفك ، يبحث في ماضي المنتفك وحاضره وعن شخصياته البارزة ورؤساء عشائره ، ج 2 ، بغداد ، 1949 ، ص 24 .
- (22) Majid Khadduri , Republican Iraq: A Study in Iraqi Politics Since the Revolution of 1958, London, 1969, P.62.
- (23) Liora Lukitz , Iraq: The Search for National Identity , London , 2005, P.66.
- (24) عبد الرزاق الحسني ، تأريخ الوزارات العراقية ، ج 4 ، ص 170 .
- (25) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية: ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملف 3/6/د ، موضوع الملف : برقية متصرف المنتفق الى متصرف البصرة المقيم في القرنة المرقمة 975 في 3 / 9 1935 .
- (26) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية : ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملف 32050/10394 ، موضوع الملف : الأمور السياسية في لواء المنتفك 1934 – 1935 ، افتتحت بتاريخ 1934/3/8 واغلقت بتاريخ 1935/4/16 ، و 140 ، ص 158 .
- (27) إيناس جبار سعيد الحسيناوي ، المصدر السابق ، ص 120-123 ؛ Lukitz , Op.Cit., P.66.
- (28) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية : ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملف 32050 / 10394 ، موضوع الملف : الامور السياسية في لواء المنتفك 1934 – 1935 ، و 142 ، ص 160 .
- (29) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية : ملفات وزارة الداخلية ، تسلسل الملف 32050/10394 ، موضوع الملف : الأمور السياسية في لواء المنتفك 1934 – 1935 ، و 140 ، ص 158 ؛ و 141 ، ص 159 ؛ و 145 ، ص 163 .

- (30) مهدي القزويني ، انساب القبائل العراقية وغيرها ، ط4، النجف، 1970، ص59؛ عبد الرزاق الهلالي ، الهجرة من الريف الى المدينة ، ط1، بغداد ، 1958، ص3 ؛ نوري خليل البرازي ، البداوة والاستقرار في العراق ، (د.م) ، 1969، ص92.
- (31) صفاء عبد الوهاب المبارك، انقلاب سنة 1936 في العراق ، "ممهدياته وأحداثه ونتائجه" ، رسالة ماجستير غير منشورة، قدمت لجامعة بغداد - كلية الآداب، 1973، ص60 .
- (32) Impact International ,Vol. 31-32 ,London , News & Media, 2001 , P.48.
- (33) عبد الرزاق الحسني ، تأريخ الوزارات العراقية ، ج4، ص113.
- (34) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية : ملفات وزارة الداخلية , تسلسل الملف 32050/10394 , موضوع الملف : الأمور السياسية في لواء المنتفك 1934 – 1935 ، افتتحت بتاريخ 1934/3/8 واغلقت بتاريخ 1935/4/16 ، و43، ص55، و45، ص57.
- (35) سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي 1922-1936 ، ج2، بغداد ، 1975 ، ص226 .
- (36) د.ك.و، الوحدة الوثائقية: ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملف 311/1120 ، موضوع الملف : التمرد والغارات ، افتتحت بتاريخ 1935/9/22 واغلقت بتاريخ 1936/6/15، و37، ص135.
- (37) ذبيان الغبان : ولد في بغداد عام 1897 وتخرج من مدرسة الحقوق عام 1926، وعين حاكماً في المحاكم المدنية في تشرين الأول من العام نفسه ، وفي حزيران 1931 أصبح حاكم صلح في القرنة ، ثم نقل الى أبي صخير والشامية في الوظيفة نفسها وذلك في نيسان 1933، وبعد ذلك استقال في العام نفسه وانصرف الى مهنة المحاماة. ولصلته بانتفاضة سوق الشيوخ عام 1935 ابعده الى كركوك وبقي فيها ستة أشهر . ثم انتخب نائباً عن لواء الكوت في شباط 1937 ، وأصبح نائباً عن بغداد عام 1948 ، واستقال في آذار 1950 ، وأعيد انتخابه في حزيران 1950 وكانون الثاني 1953 الى نيسان 1954 . توفي في بغداد في 16 تموز 1957. ينظر : مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث، ج2 ، لندن ، 2004 ، ص425.
- (38) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية : ملفات وزارة الداخلية , تسلسل الملف 32050 / 10394 , موضوع الملف : الأمور السياسية في لواء المنتفك 1934 – 1935 ، و135، ص153.
- (39) د.ك.و، الوحدة الوثائقية: ملفات البلاط الملكي، رقم الملف د/8 ، تسلسل الملف 311/1157 ، موضوع الملف : التقارير الحكومية ، افتتحت بتاريخ 1932/11/19 واغلقت بتاريخ 1933/11/1 ، و44، ص112.
- (40) ايناس جبار سعيد الحسيناوي، المصدر السابق ، ص121 .

- (41) د. ك. و. الوحدة الوثائقية : ملفات وزارة الداخلية , تسلسل الملف 32050 / 10394 , موضوع الملف : الأمور السياسية في لواء المنتفك 1934 – 1935 , و52 , ص64 ؛ و86 , ص98.
- (42) عبد الرزاق الحسني , تاريخ العراق السياسي الحديث , ج3 , ص142-143.
- (43) د. ك. و. , الوحدة الوثائقية : ملفات البلاط الملكي , تسلسل الملف 311/1117 , رقم الملف د/3/6 , موضوع الملف: التمرد والغارات , افتتحت بتاريخ 1935/4/6 وأغلقت بتاريخ 1935/5/15 , و127 , ص40 .
- (44) د. ك. و. , الوحدة الوثائقية : ملفات وزارة الداخلية , تسلسل الملف 32050 / 10394 , موضوع الملف : الأمور السياسية في لواء المنتفك 1934 – 1935 , و84 , ص96..
- (45) ايناس جبار سعيد الحسيناوي, المصدر السابق , ص124 .
- (46) شيماء طالب عبدالله المكصوسي, المصدر السابق, ص140.
- (47) تضمن الميثاق (12) مادة جاء في مقدمتها: إلغاء التمييز الطائفي من خلال إشراك المواطنين الشيعة في الحكومة وفي البرلمان وفي الخدمة المدنية بنسبة عددهم بين السكان بحيث يعامل أبناء البلاد بالتساوي كما نص القانون الأساسي على ذلك , وتمثيل جميع الطوائف في الإدارة والمجلس النيابي, والمطالبة بتعديل قانون الانتخابات, وتدريب مادة الفقه الجعفري في كلية الحقوق وتعيين القضاة الشرعيين من مذهب الأكثرية, وتعيين عضو شيعي في كل محكمة شرعية وفي فروع محكمة التمييز, وإطلاق حرية الصحافة وتعديل لجان تسوية الأراضي لغرض الاستقرار الزراعي, وإلغاء ضرائب الماء والأرض, للتفاصيل عن نص الميثاق. ينظر: عبد الرزاق الحسني, تأريخ الوزارات العراقية , ج4, ص 84- 86 .
- (48) Lukitz , Op . Cit.,P.64.
- (49) صلاح عبد الرزاق , مشاريع إزالة التمييز الطائفي في العراق من مذكرة فيصل الى مجلس الحكم 1932- 2003 , بيروت , 2010 , ص46.
- (50) شيماء طالب عبدالله المكصوسي, المصدر السابق, ص139.
- (51) د. ك. و. , الوحدة الوثائقية : ملفات وزارة الداخلية , تسلسل الملف 32050 / 10394 , موضوع الملف : الأمور السياسية في لواء المنتفك 1934 – 1935 , و92 , ص104.
- (52) د. ك. و. , الوحدة الوثائقية : ملفات وزارة الداخلية , تسلسل الملف 32050 / 10394 , موضوع الملف : الأمور السياسية في لواء المنتفك 1934 – 1935 , و12 , ص21.
- (53) د. ك. و. , الوحدة الوثائقية : ملفات وزارة الداخلية , تسلسل الملف 32050 / 10394 , موضوع الملف : الأمور السياسية في لواء المنتفك 1934 – 1935 , و113 , ص127.
- (54) د. ك. و. , الوحدة الوثائقية : ملفات وزارة الداخلية , تسلسل الملف 32050 / 10394 , موضوع الملف : الأمور السياسية في لواء المنتفك 1934 – 1935 , و85 , ص101.
- (55) ايناس جبار سعيد الحسيناوي, المصدر السابق , ص 126 .

- (56) د. ك. و. الوحدة الوثائقية : ملفات وزارة الداخلية , تسلسل الملف 32050 / 10394 , موضوع الملف : الأمور السياسية في لواء المنتفك 1934 – 1935 ، و116، ص131.
- (57) د. ك. و. الوحدة الوثائقية : ملفات وزارة الداخلية , تسلسل الملف 32050 / 10394 , موضوع الملف : الأمور السياسية في لواء المنتفك 1934 – 1935 ، و54، ص66.
- (58) شيماء طالب عبد الله المكصوسي , المصدر السابق , ص140 .
- (59) د. ك. و. الوحدة الوثائقية : ملفات وزارة الداخلية , تسلسل الملف 32050 / 10394 , موضوع الملف : الأمور السياسية في لواء المنتفك 1934 – 1935 ، و14، ص22.
- (60) د.ك.و، الوحدة الوثائقية : ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملف 311/1115 ، عنوان الملف: التمرد والغارات 1935. عن كتاب مفوض شرطة بصية المرقم 397 بتاريخ 1935/3/27، افتتحت بتاريخ 1935/3/15 واغلقت بتاريخ 1935/4/8، و 10، ص 16 .
- (61) شيماء طالب عبدالله المكصوسي، المصدر السابق، ص140.
- (62) د.ك.و، الوحدة الوثائقية : ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملف 311/1115 ، عنوان الملف: التمرد والغارات 1935. عن كتاب قائممقام الكراذي إلى متصرفية لواء المنتفك المرقم 27 بتاريخ 1935/4/6 وعن كتاب مدير ناحية قلعة سكر إلى متصرفية لواء المنتفك المرقم س/11 بتاريخ 1935/4/4، و 12، ص 18 .
- (63) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج3، ص143؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج4، ص 208؛ حازم المفتي ، العراق بين عهدي ياسين الهاشمي وبكر صدقي ، بغداد ، 1990 ، ص79.
- (64) فؤاد حسن الوكيل ، جماعة الاهالي في العراق ، ط3، بغداد ، 1986 ، ص333-334.
- (65) فيبي مار ، تاريخ العراق المعاصر العهد الملكي ، ترجمة مصطفى نعمان احمد ، ط1 ، بغداد ، 2006 ، ص93.
- (66) نقلاً عن : عبد الله الجوراني، المصدر السابق ، ص125 ، 127.
- (67) المصدر نفسه ، ص101- 151 ؛ شيماء طالب عبدالله المكصوسي، المصدر السابق، ص139- 156 ؛ ايناس جبار سعيد الحسيناوي، المصدر السابق ، ص118- 150.
- (68) عكاب سالم الطاهر ، كانت لنا أيام في الريف ، بغداد ، 1990 ، ص51-52.
- (69) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج3، ص143 .
- (70) نزار توفيق سلطان الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي ، بغداد، 1984، ص124 .
- (71) م . و . د ، ملفه رقم 26 / م ن / 3 ، (العشائر – لواء المنتفك) كتاب متصرف لواء المنتفك الى وزارة الداخلية حول قوائم عشائر لواء المنتفك المرقم 1561 ، في 25 مايس 1935 . مقتبس من: ايناس جبار سعيد الحسيناوي، المصدر السابق ، ص 258- 259.
- (72) شيماء طالب عبد الله المكصوسي، المصدر السابق، ص144 .

- (73) خالد خلف داخل ، ثورة سوق الشيوخ ضد الحكومة سنة 1935 ، صحيفة الشرق ، السنة التاسعة ، العدد 1664 ، الأحد 2013/9/1 ، ص11.
- (74) م . و . د ، ملفة رقم 26 / م ن / 3 ، (العشائر – لواء المنتفك) كتاب متصرف لواء المنتفك الى وزارة الداخلية حول قوائم عشائر لواء المنتفك المرقم 1561 ، في 25 مايس 1935 . مقتبس من : ايناس جبار سعيد الحسيناوي، المصدر السابق ، صص 256-257 .
- (75) م . و . د ، ملفة رقم 26 / م ن / 3 ، (العشائر – لواء المنتفك) كتاب متصرف لواء المنتفك الى وزارة الداخلية حول قوائم عشائر لواء المنتفك المرقم 1561 ، في 25 مايس 1935 . مقتبس من : ايناس جبار سعيد الحسيناوي، المصدر السابق ، صص 255 .
- (76) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج4، ص 208.
- (77) خالد خلف داخل، المصدر السابق، ص11.
- (78) نزار توفيق سلطان الحسوي، المصدر السابق ، ص142 .
- (79) Mohammad .A. Tarbush , The Role of the Military in Politics : A Case Study of Iraq to 1941 , London and Boston ,1982 ,P.110.
- (80) شيماء طالب عبدالله المكصوصي، المصدر السابق، ص145 .
- (81) عشيرة الحسينات التي يتزعمها الشيخ عجبل آل تويلي كانت تستقر في الناصرية ، ولكن هذه العشيرة كانت لها مساهمة فاعلة من خلال مشاركتها في انتفاضة سوق الشيوخ عام 1935.
- (82) عبد الله الجوراني، المصدر السابق ، صص 102- 105 .
- (83) العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦ ، اختيار وترجمة وتحرير نجدة فتحي صفوة، البصرة ، 1983 ، ص 155 ، 156 .
- (84) جريدة البلاد ، العدد 553 ، 21 ايار 1935، ص2.
- (85) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية : ملفات البلاط الملكي ، تسلسل الملف 311/1118 ، رقم الملف د/6/3 ، موضوع الملف : التمرد والغارات، فتحت في 14/5/1935 وأغلقت في 24/7/1935، و 45 ، ص 132 .
- (86) صفاء عبد الوهاب المبارك ، المصدر السابق، ص 71 .
- (87) محسن ابو طبيخ ، المبادئ والرجال ، دمشق ، 1938 ، ص178.
- (88) جريدة البلاد ، العدد 553 ، 21 ايار 1935، ص2.
- (89) شيماء طالب عبدالله المكصوصي، المصدر السابق، ص145 .
- (90) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية : ملفات وزارة الخارجية ، موضوعها وثائق مختلفة عن العراق، تسلسل الملفة 244. و 1 ص 21 04583 X/M ، AIR, 23/652
- (91) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج4، ص 131 .
- (92) المصدر نفسه ، ج4، ص 132 .

- (93) شيماء طالب عبدالله المكصوصي، المصدر السابق، ص 145 .
- (94) د.ك.و. الوحدة الوثائقية : ملفات وزارة الخارجية ، موضوعها وثائق مختلفة عن العراق، تسلسل الملف 244. و 1 ، ص 21. AIR, 23/652 X/M , 04583,P.14 .
- (95) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج4، ص ص133، 130 ؛ علاء جاسم محمد ، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق ، بغداد ، 1987 ، ص185.
- (96) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية : ملفات البلاط الملكي ، تسلسل الملف 311/1118 ، رقم الملف د/3/6 ، موضوع الملف : التمرد والغارات ، و 22 ، ص 123.
- (97) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج4، ص133.
- (98) مجموعة باحثين، تاريخ القوات العراقية المسلحة، ج32، بغداد ، 2000، ص140.
- (99) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج4، ص134.
- (100) عبد الله الجوراني، المصدر السابق ، ص 105 .
- (101) جريدة العراق ، العدد 2888 ، 31 مايس 1935 ، ص 1.
- (102) مجموعة باحثين، المصدر السابق، ص 140.
- (103) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج4، ص ص134- 135 .
- (104) سامي عبد الحافظ القيسي ، المصدر السابق، ج 2 ، ص 227.
- (105) عبد الله الجوراني، المصدر السابق ، ص 104 .
- (106) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج4، ص 135 .
- (107) المصدر نفسه ، ج4، ص ص 137-138 .
- (108) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية : ملفات البلاط الملكي ، تسلسل الملف 311/1118 ، رقم الملف د/3/6 ، موضوع الملف : التمرد والغارات ، و 2 ، ص 10 .
- (109) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج 4 ، ص 138-139 .
- (110) شيماء طالب عبدالله المكصوصي، المصدر السابق، ص 151 .
- (111) جريدة البلاد ، العدد 553 ، 21 ايار 1935، ص 2 .
- (112) جريدة العراق ، العدد 2889 ، 7 حزيران 1935، ص2؛ الوقائع العراقية، العدد 1453 في 9/7/1935، ص154.
- (113) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج 4 ، ص 138 .
- (114) المصدر نفسه .
- (115) إيناس جبار سعيد الحسيناوي ، المصدر السابق ، ص 142.
- (116) وثيقة مهمة عن مساهمة ميناء البصرة في سير العمليات النهرية ضد ثورة سوق الشيوخ ، تعريب : عبد الجبار ناجي، مجلة الخليج العربي ، السنة السادسة عشرة، المجلد العشرون ، العدد(1)، 1988، ص 219-226 .

(117) عبد الرزاق الحسني , تاريخ الوزارات العراقية , ج 4 , ص ص 138- 139 ؛ عبد الكريم

محمد علي , تأريخ مدينة سوق الشيوخ , بغداد , 1990 , ص 103 , ص ص 105- 106 .

(118) جريدة العراق , العدد 2895 , 1 حزيران 1935 , ص 1 ؛ العراق في الوثائق البريطانية

, ص 156 ؛ عبد الرزاق الحسني , تاريخ الوزارات العراقية , ج 4 , ص 139 .

(119) Tarbush , Op . Cit., P.112.

(120) بينما تذكر الباحثة ايناس الحسيناوي بأن الإدارة العرفية حكمت على ما يقارب ثلاثمائة

شخص من العشائر والوطنيين وطلاب المدارس بالسجن والاعمال الشاقة , فحكمت على

السيد عبد الموالي من عشائر حجام بالشنق بتهمة تحريضه للعشائر ضد الحكومة واستبدال

بالسجن المؤبد , وحكمت على مدير معارف اللواء مجيد محمود بالسجن لمدة عشرين سنة

للسبب نفسه , وحكمت على مدير متوسطة سوق الشيوخ عبد الوهاب افندي بالسجن لمدة سنة

, وعلى السيد عبد السيد حسن كاتب بلدية سوق الشيوخ بالإعدام , ثم أبدل بالأشغال الشاقة

المؤبدة , وعلى مدير مدرسة الحمار محمد حسن بالسجن لمدة سنتين , وعلى سالم الدلي

الحمادي احد وجهاء سوق الشيوخ بالسجن المؤبد مع الاشغال العامة , وعلى الشيخ عبد

الحسين المطر وابنه الشيخ مهدي بالنفي الى سامراء بعد ان أتوا بهم من النجف الاشرف ,

وعلى عبد الغني الحاج حمادي والحاج حسن الحمداني بالسجن لمدة عشرين سنة من الاشغال

الشاقة , وحكمت على مكي العطية مأمور المركز للمدة نفسها , كما القي القبض على الهيئة

التعليمية لمدرسة سوق الشيوخ الابتدائية للبنين وفي مقدمتهم مدير المدرسة عبد المنعم حسين

وقدموا الى محكمة الإدارة العرفية بتهمة تأييدهم لميثاق الشعب وتحريضهم العشائر على

الانتفاضة , كما حكمت على (وارد طاهر , وصاحب ناصر , وعيدان لطيف) وجميعهم من

الجبايش بالسجن المؤبد مع الاشغال الشاقة بتهمة هجومهم على مراكز الحكومة , ووزع

المعتقلين على سجون بغداد وكركوك والكوت والموصل . للمزيد من التفاصيل ينظر : ايناس

جبار سعيد الحسيناوي , المصدر السابق , ص ص 145- 146 .

(121)Majid Khadduri , Independent Iraq, A Study in Iraqi Politics Since

1932 , London ,New York ,1951, P.60 ; Great Britain and the East is

the New Title of The Near East and India , Sept. 26, 1935. .Vol.45,

P.11 ;

نزار توفيق سلطان الحسو, المصدر السابق, ص 125 .

(122) عبد الرزاق الحسني , تاريخ الوزارات , ج 4 , ص 139 .

(123) م . و . د , ملف رقم 25 / م / 10 , (التعويضات والغرامات) كتاب مدير الشرطة

العامه الى وزارة الداخلية حول خلاصة اعمال المجلس العرفي العسكري المرقم 536 , في

15 تموز 1935 . مقتبس من : ايناس جبار سعيد الحسيناوي , المصدر السابق , ص

ص 146- 147 .

- (124) جريدة البلاد ، العدد 585 ، 30 حزيران 1935 .
- (125) عبد الرزاق الحسني ، تأريخ العراق السياسي الحديث ، ط7 ، ج3 ، بغداد ، 1989 ، ص149 .
- (126) د.ك . و ، الوحدة الوثائقية : ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف د/3/6 ، تسلسل الملف 311/1584 ، موضوع الملف : (التجنيد الإجباري) ملفات الاعتراضات ضد قانون الدفاع الوطني ، 26 آب 1935 ، افتتحت بتاريخ 1931/5/16 وأغلقت بتاريخ 1935/11/14 .
- (127) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج4 ، ص140-141 .
- (128) جريدة الاستقلال ، العدد 2535 ، آب 1935 .
- (129) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية : ملفات البلاط الملكي ، تسلسل الملف 311/1118 ، رقم الملف د/3/6 ، موضوع الملف : التمرد والغارات ، ج4 ، ص116 .
- (130) عبد الرزاق الحسني ، تأريخ الوزارات العراقية ، ج4 ، ص139 ، 146 .
- (131) للتفاصيل عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من سجن وغرامات ينظر: عبد الله الجوراني ، المصدر السابق ، ص119-132 .
- (132) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية : ملفات البلاط الملكي . الديوان ، تسلسل الملف 311/445 ، موضوع الملف : قرارات مجلس الوزراء ، فتحت في 1935 /6/3 وأغلقت في 1935/8/3 ، و1 ، ص19 .
- (133) العراق في الوثائق البريطانية ، ص 117 .
- (134) Lukitz , Op.Cit., P.66.
- (135) شيماء طالب عبدالله المكصوصي ، المصدر السابق ، ص 145 .
- (136) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج4 ، ص133 ، 139 .
- (137) عبد الكريم محمد علي ، المصدر السابق ، ص 99 .
- (138) إيناس جبار سعيد الحسيناوي ، المصدر السابق ، ص148 .
- (139) وثيقة مهمة عن مساهمة ميناء البصرة في سير العمليات النهرية ضد ثورة سوق الشيوخ ، تعريب : عبد الجبار ناجي ، مجلة الخليج العربي ، السنة السادسة عشرة ، المجلد العشرون ، العدد(1)، 1988 ، ص ص219-226 ؛ العراق في الوثائق البريطانية ، ص 156 .